PROVISIONAL
A/PV.2281
12 November 1974
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامه

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والواحدة والثمانين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ١٢ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد بوتفليقة (الجزائر)

- تفويضات الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامه : رسالة رئيس مجلس الأمن (A/9847) .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخه واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG Library

مواصلة نظر البند الثالث من جدول الأعمـــــــال

تفويضات الممثلين في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامه :
رسالة رئيس مجلس الأمن (A/9847).

السيد الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامه قد وافقت في جلستها العامه رقم (٢٢٤٨) على قرارها رقم ٢٢٠٧ (د-٢١) ، وهو القرار الذى طلبت فيه الجمعية العامه من مجلس الأمن أن يدرس العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا وذلك نظرا للانتهاكات المستمرة من قبل جنوب أفريقيا لمبادىء الميثاق وللاعلان العالمي لحقوق الانسان . وبهذا الصدد فان الجمعية العامه لديها الآن رسالة من رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢١ تشرين الاول/أكتوبـــر ١٩٧٤ وقد صدرت تحت رقم (A/9847) .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : يشرفني أن أتحـــدث باسم المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة بوصفي رئيسا لهذه المجموعة في الشهر الحالي ، وانني أتحدث بشأن التقرير الذى قدم الينا من قبل السيد رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بالمداولات التي قام بها مجلس الأمن بخصوص العلاقات بين جنوب أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة .

ان تقرير مجلس الأمن بشأن العلاقة بين نظام الفصل العنصرى ومنظمتنا ، وهو الوارد في الوثيقة رقم (A/9847) . أمر يتطلب اهتمام الجمعية العامه وهي مسألة تتطلب من التزام كل دولـــة من الدول الأعضاء بمبادىء منظمتنا التي نلتزم جميعا باحترامها ، انها مسألة تختبر جدية الاعلانات الواردة في ميثاق المنظمة وهذا هو السبب الذى من أجله راقبت المجموعة الأفريقية مداولات مجلس الامن والمناقشات التي دارت فيه باهتمام وتوقعات كبيرة . وبهذه الروح أيضا فاننا نود أن نسجل تقريـــر السيد رئيس مجلس الأمن الى الجمعية العامه في هذا الشأن ، لأنه اذا كانت مناقشة المجلـــس تدلل على شيء فانها تدلل على الاستنكار العالمي لنظام الفصل العنصرى وأساليبه اذ أنه لـــم يتحدث شخص واحد في المجلس ليدافع عن نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ولم يرتفع صوت واحد مؤيدا لذلك النظام ، وفي حقيقة الأمر حتى أولئك الذين أساؤا استخدام مسؤولياتهم بمقتضى أحكام الميثاق واستخدموا حقهم في الفيتو ضد طرد هذا النظام من المنظمة ندد وا بهذا النظام ، نظام الفصل العنصرى الذى يقوم على المفهوم الخاطىء لسيطرة الجنس .

Digitized by UNOG Library

ان مناقشة مجلس الأمن دللت بما لا يدع مجالا للشك بأن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لا يصلح لكي يكون عضوا في هذه المنظمة . كما دللت هذه المناقشة أيضا على جوانب هامة لا تقل أهمية عن نظام ومأساة جنوب أفريقيا ، ومن بينها التأييد الذي أعطاه ثلاثة من الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن لنظام الفصل العنصري ولقد أوضح ذلك تماما أنه نتيجة لهذا التأييد وهذا التأييد وحده ظل هذا النظام يواصل البقاء كعضو في الأمم المتحدة الى يومنا هذا .

أولئك المؤيدون لجنوب أفريقيا دول قوية بالفعل ، ومن الواضح أنهم لا يودون أن تكون دوافعهم محل تساؤل ولكنه يمكننا أن نقول بالقلم بأنه بعطلهم المتحد ، نجد أن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد دعموا من جذور الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، لقد جعلوا نظام المستر فورستر على قيد الحياة لفترة أطول على الأقل في الأمم المتحدة ، ولقد ضحوا رغم ادعاءاتهم بمبادئ كرامة الانسان وأخلاقياته خدمة لمصالحهم التي تعتبر مصالح قصيرة الأمد .

اننا لا نتحدث بدافع من الغضب ولكن نتحدث والأسى يعتصرنا ، لا نتحدث هنا بدافع من الحقد ولكن بحسرة ، اننا لا نحمل ضغينة ضد أولئك الذين شاؤا أن يحبطوا عمل مجلس الأمن ولكننا نتحدث بالقلم بمشاعر جريحة وليس لي هنا أن أندد بعطلهم فهذا عمل أنا على أتم الاستعداد لأن أتركه لقوى الرأي العام العالمي وفوق كل شيء أتركه للتاريخ ، لأن التاريخ لا يمكن أن يقبل مثل عدم الاكتراث هذا بالارادة الجماعية للمجتمع الدولي ، وفوق كل شيء انه من مسؤولية شعب جنوب أفريقيا نفسه أن يحكموا بأنفسهم على آثار هذا العمل — ولقد تحدث شعب جنوب أفريقيا بكلمات قوية . ان الممثلين الحقيقيين للشعب الأفريقي لجنوب أفريقيا وممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي العام قد ندد وا بهذا العمل واستنكروه واليوم نجد في النيويورك تايمز مقالا عن النقد الذي وجه ضد قوى الغرب من جانب قادة الملونين في جنوب أفريقيا داخل جنوب أفريقيا ذاتها . وأشير هنا الى الاستياء والاستهجان اللذين تردد أنه تم الاعراب عنهما لمساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية .

وينبغي أن نؤكد أننا نعتبر الفيتو الثلاثي علامة جد خطيرة . ان هذا الاتجاه الذي لم يسبق له مثيل لاساءة الاستخدام بصورة جماعية للمسؤولية المخولة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمثل في رأينا ليس فحسب خرقا للثقة ولكن يمثل خطأ فادحا أيضا . واننا لعلى يقين من أنه ما لم

Digitized by UNOG Library

نتخذ اجراءات ملموسة لاصلاح هذا الخطأ فسوف ينتهي الحال بنا جميعا بأن ندفع الثمن غاليا لتصرفات القلة وهي قلة رغم حكمها الخاطئ الا أنها تتمتع بالقوة .

ان قلنا أننا أصبنا بخيبة أمل نتيجة استخدام الفيتو الثلاثي لكان ذلك تهوينا من الأمر ولكن بالطبع يمكن القول بأنه لم يكن لذلك العمل أن يثير دهشتنا لأنه ، قبل كل شيء قد تمّ تحذيرنا سلفا من استخدام حق الفيتو من مراحل المناقشة الأولى ألم ندرك الدور الضخم السياسي والاقتصادي لأصدقاء جنوب أفريقيا ؟ اننا كنا ندرك ذلك وأكثر من ذلك من يتهموننا بأننا سنكون بسذاجة ان أعربنا عن خيبة أملنا والى حد ما يمكن أن نكون متهمين بالمثالية لأننا نؤمن بميثاق الأمم المتحدة ورغم أخطائنا ونحاول أن نعيش ملتزمين بمبادئ المنظمة .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت ، كلّنا في القارة الأفريقية يعرف شيئا عن تاريخ هذه الدول ، وبعض التقاليد الايجابية للدول القوية الثلاثة التي اعترضت على طرد جنوب أفريقيا ، لقد استمعنا عن اعلان الاستقلال والقادة الأمريكيين العظام مثل ابراهام لينكولن ، ونعرف وسمعنا عن الماجناكارتا ، العهد الأعظم الذي يأتي من الأرض التي لم تكن الشمس تغرب عن امبراطوريتها ، واننا عرفنا أيضا المبادئ الرنّانه للحرية والمساواة والاخاء ، ولعلّنا قد يكون لدينا ايمان ملتزم بهذه التقاليد ، ولكن من الصعب علينا أن نواجه موقفا نجد فيه رئيس وزراء أضخم دولة في العالم ، ونجد أكبر المعتدين ضد البشرية يشيدوا أمامنا بالتقدير للخدمات الرائعة التي تقدّم لأرض الفصل العنصري من جانب مثلي أرض العهد الأعظم وأرض لينكولن وأرض الحرية والمساواة والاخاء ، انني أترك الأمر لممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ليحكموا بأنفسهم على قيمة وآثار الاشادة العامه والمكشوفة بالسيد فورستر .

ورغم العقبة التي تفرضها الدول الأعضاء الثلاث الغربية في المجلس ، الا أن جهود ازالة نظام الفصل العنصري لمنظمتنا سوف تستمر ، انّ العالم قد أعرب بالقطع عن رغبته في طرد هذا النظام ، ان موجة التغيّر لا يمكن أن تنقلب وتتحوّل لا سيما عندما يكون الأمر متعلقا بعدالة الجنس البشري .

وفي هذا الشأن ، اننا نشكر شعب جنوب أفريقيا الشقيق ونقدّر تضامنه وتأييده اننا نحيي شعب بيرو الشقيق وحكومته الذين أيدوا مشروع القرار ، وكما أننا نشيد بطريقة حارّة بشعب وحكومة استراليا الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة داخل مجموعات ، (ولكنّا ندرك هذه الصعاب) قرروا أن يعطوا صوتهم في جانب العدالة ، واننا لممتنون جدا لهذا التضامن لأن الموقف في جنوب أفريقيا يتطلّب من الأمم أن تأخذ جانب العدالة وليس هناك حلّ وسط عندما يكون الأمر متعلقا بالعدالة ، اما أن نكون كلّنا في جانب العدالة أو ضدها ، حقا ، ان تحليل التصويت في مجلس الأمن يدلّل بوضوح أنه باستثناء الفيتو الذي استخدمته الدول الأعضاء الثلاثة ، نجد أن عجز جنوب أفريقيا كان كاملا ، فأولئك الذين صوّتوا لطرد جنوب أفريقيا أتوا من مجموعات أقلية مختلفة ، انهم يمثّلون شعوبا من أجناس مختلفة ومعتقدات أيديولوجية مختلفة ، وباختصار انهم يمثّلون الارادة الجماعية للجنس البشري لمناهضة العمليات التي تعمل ضد الانسان .

Digitized by UNOG Library

ولكن عدم نجاح مجلس الأمن لاتخاذ اجراء في هذا الشأن لا يتمشّى مع اتجاهات الجمعية العامه فهذه الجمعية قد رفضت في فرص مختلفة أوراق اعتماد ممثلي جنوب أفريقيا ، وفي ضوء هذا فان مجلس الأمن أخذ العملية لكي يتخذ قرارا فيها ، وان عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ اجراء مناسب أمر نأسف له ، ولكننا نلاحظ أنه ما زالت هذه المسالة قيد البحث أمام مجلس الأمن ، وفي هذا الشأن اسمحوا لي بأن أؤكد مسؤولية أولئك الذين أحبطوا جهود مجلس الأمن لاتخاذ قرار منطقي فيما يتعلق بجنوب أفريقيا ، ان الجمعية العامه والعالم كله كان يتوقع من مجلس الأمن أن يطرد هذا الدخيل الذي كان يلطّخ المنظمة بالعار لفترة طويلة ، اننا لا نطلب دليلا أفضل على الحاجة لطرد نظام الفصل العنصري من بيننا ، لقد كان ذلك تعبيرا واضحا عن التنديد بالانتهاكات المتوالية للميثاق من جانب نظام الفصل العنصري ، ولا نؤمن أن أولئك الذين وضعوا الميثاق كانوا يرون أن الفيتو يمكن أن يستخدم بصورة غير عادلة لاحباط مبادئ الميثاق التي نسعى للدفاع عنها ، لقد لاحظنا أن أولئك الذين كانوا يرأسون ويقومون بهذا الاحباط لا يدركون مسؤولياتهم الخاصة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا ، واسمحوا لي أن أقول هذا من على هذه المنصّة ، أن استمرار احباط قرارات مجلس الأمن لا يعطي للمجتمع الدولي الفرصة لاتخاذ اجراءات للحفاظ على الميثاق ، وان أولئك الذين أحبطوا القرار سوف يتحملون مسؤولية هذا العمل في مرحلة لاحقة في هذا الجهاز .

وفيما يتعلق باستمرار وجود جنوب أفريقيا في منظمتنا ، فاننا ندرك أن مجلس الأمن ما زال يتناول المسألة ونحن نعرب عن وطيد أملنا في أنه في القريب العاجل سوف ينعقد مجلس الأمن لاعادة بحث هذا الأمر .

وفي نفس الشأن فاننا نطلب من الجمعية العامه أن تبحث الأمر فيما يتعلق بوضع مندوب جنوب أفريقيا في الدورة التاسعة والعشرين ، وهنا أود أن أتحدث وأقول :

اننا اتخذنا قرارا في هذه الجمعية العامه فيما يتعلق برفض أوراق تفويض جنوب أفريقيا ، لأول مرة قامت لجنة فحص أوراق الاعتماد برفض أوراق اعتماد نظام الفصل العنصري ، اننا نعتقد أن ذلك القرار له آثار منطقية معيّنة ، فمن قبل أعطت الجمعية فرصة لنظام جنوب أفريقيا لاصلاح أعماله ، وهذا العام لم تكن الجمعية العامه مستعدة لأن تواصل تقديم التحذيرات والانذارات لنظام جنوب أفريقيا ، وبالتالي حوّلت المسألة الى مجلس الأمن ، ولكننّا ما زلنا حتى الآن نتناول آثار اتخاذ القرار فيما يتعلق بأوراق اعتماد هذا النظام .

Digitized by UNOG Library

وكما قلت من قبل أن هذا القرار سوف يكون له آثار منطقية ، وأود من أجل التوضيح أن أؤكد انه اتباعا لهذه الآثار المنطقية لهذا القرار فاننا لن نجور على أحكام المادة الثامنه عشر من الميثاق بشأن المسألة التي يتناولها مجلس الأمن وهي مسألة أن يظل نظام الفصل العنصري في المنطقة وليس مسألة أوراق اعتماد جنوب أفريقيا في الجمعية العامه في الدورة الحالية .

واذ أختتم كلمتي أود أن أطلب ارشادكم بشأن تأثير قرار الجمعية العامه لرفض أوراق تفويض نظام الفصل العنصري ، انني أتقدم بهذا الطلب باسم المجموعة الأفريقية التي يشرّفني أن أرأسها وأقوم بذلك لأنني أجد أنه من الخطورة بمكان أن نجد وفد جنوب أفريقيا يشترك في مداولات دورتنا عندما تكون أوراق اعتماد هذا الوفد قد رفضت بصورة حاسمه ، أولا من جانب لجنة فحص أوراق الاعتماد ، وثانيا من جانب هذه الجمعية العامه ، وأقول ذلك بصفة خاصة نظرا لحقيقة أنه باحالة هذه المسألة الى مجلس الأمن فان الجمعية العامه رفضت فكرة الاستمرار بلا نهاية في توجيه التحذيرات الجدية الى نظام جنوب أفريقيا العنصري ، ان المجموعة الأفريقية التي أتحدث باسمها أمام هذه الجمعية الموقرة تنتظر على أحرّ من الجمر توجيهكم في الدورة التاسعة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : بوصفي رئيسا للمجموعة الأفريقية لشهر تشرين الأول /أكتوبر ، فقد تحملت مسؤولية أن أمثل أفريقيا وأن أتابع عن قرب دراسة مجلس الأمن لموضوع علاقات الأمم المتحدة بجنوب أفريقيا ، وبصفة خاصة ، ففي أعقاب رسالتكم بتاريخ ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، المرفقة مع القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩) ، ولقد طلبت باسم المجموعة الأفريقية عقد اجتماع لمجلس الأمن وذلك في الوثيقة الصادرة يوم ١٨ تشرين الأول /أكتوبر ، ثم عرضت أمام مجلس الأمن المنعقد في جلسته ١٧٩٦ ، وجهة نظر أفريقيا التي عبرت عن انشغالها حول انتهاك جنوب أفريقيا المستمر لمبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وقد طلبت من المجلس التأكد عما اذا كانت المادة السادسة من الميثاق تنطبق على جنوب أفريقيا من عدمه .

ان جميع الدول الأعضاء قد تابعة باهتمام مناقشة مجلس الأمن حول الموضوع ، كما أن الصحافة الأمريكية والعالمية قد نقلت باستفاضة المناقشات وعقبت عليها ، وهناك عدد كبير من الدول ، أو ستة وثلاثون على وجه التحديد ، قد أدلت بتصريحاتها أمام المجلس في اطار المادة السابعة والثلاثون من النظام الداخلي ، وبموجب المادة التاسعة والثلاثين ، كما أن العديد من ممثلي حركات التحرر في أفريقيا الجنوبية قد تمكنوا من التعبير عن آرائهم .

واذا ما أردنا أن نستخلص النتائج من المناقشات لمجلس الأمن ، فيمكن أن نلخصها كما يلي . أولا ، ان جميع المتحدثين الذين اشتركوا في المناقشة قد أدانوا الفصل العنصري على أنه نظام بشع يتنافى ومبدأ الميثاق واعلان حقوق الانسان . ثانيا ، ان جميع المتحدثين قد اتفقوا في القول على أن وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا انما هو وجود غير شرعي وأنه يتعين عليها أن تنسحب من هذا الاقليم الدولي . ثالثا ، ان جميع المتحدثين قد اعتبروا وجود قوات جيش وشرطة جنوب أفريقيا في روديسيا يتنافى وقرارات الأمم المتحدة .

والجدير بالملاحظة أن جنوب أفريقيا لم تحاول قط أن تنفي عن نفسها الحجج التي أثيرت ضد سياستها . بل على العكس ، فلقد ساد شعور بأن ممثلها أراد أن يعترف بخطأ حكومته ، حينما طلب أن يحكم على جنوب أفريقيا من نواياها ، وحول السياسة التي تنوى حكومتها أن تنتهجها في المستقبل القريب .

والحقيقة ان الظروف السياسية في أفريقيا الجنوبية قد تغيرت تماما . فمنذ أن نجحت شجاعة

Digitized by UNOG Library

وعزم حركات التحرر في غينيا بيساو ، وموزمبيق ، وأنجولا في التغلب على نظام حكم كاتانو ما أدى الى انقلابه ، ومنذ أن تعهدت حكومة ليشبونه الجديدة بالمضي قدما في تصفية الاستعمار الصادقة والسريعة على حد سواء ، فان جنوب أفريقيا قد فقدت أهم حليف لها . وقد ولّى العهد الذى كان فيه محور ليشبونه — وبريتوريا — وسالزبورى يشكل تحديا جماعيا للمجتمع الدولي .

أما اليوم فان الضغط على بريتوريا يتزايد . كما أن الحلفاء التقليديين لجنوب أفريقيا أنفسهم يتعرضون لضغوط متزايدة في تأييد وجهات نظرها العنصرية والرجعية . ان المناقشات التي سبقت هنا تصويت الجمعية العامة على قرار رقم ٣٢٠٧ (د-٢٩) ، ومناقشات المجلس ، وتعليقات الصحافة الدولية ، قد أكدت مدى عزلة جنوب أفريقيا ، كما أثبتت في نفس الوقت مدى آثار ضغط منظمتنا ، ومع هذا ، فاننا نعرف جميعا ، ولو أن خطاب رئيس مجلس الأمن لا يشير الى هذا ، وهو الخطاب رقم S/9847 — وقد يكون هذا عمدا على ما أتوقع — لا يشير الى هذا لأن القرار الذى قدمه الى المجلس كل من العراق ، وكينيا ، وموريتانيا والكميرون لطرد جنوب أفريقيا ، لم يتم اقراره بسبب الفيتو الثلاثي الذى استخدمه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . وان كان ممثلي هذه الدول الثلاث قد احتموا أثناء التصويت النهائي برفض سياسة الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا ، ووجود ذلك البلد في ناميبيا ، وتأييدها لرودسيا ، الا أن ذلك لا يمنع أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ مجلس الأمن التي يستخدم فيها حق الفيتو في ثلاث حالات في نفس الوقت .

ولن تنتهي التعليقات حول هذا الفيتو وحول التردد الذى سبق استخدامه على ما يبدو ، وأود فقط أن أشير الى النتيجة المباشرة لهذا الفيتو الثلاثي ، ألا وهو الاعتراض على طرد جنوب أفريقيا من منظمتنا ، فطالما قررت دول من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن تستخدم حقها في الفيتو ، فان جهودنا في تطبيق المادة السادسة من الميثاق على جنوب أفريقيا سوف تذهب سدى ، ومع هذا ، فان عزمنا على الاعتراض على العنصرية والظلم ، قد أسفر عن عواقب هائلة ، وان الفيتو الثلاثي في مجلس الأمن له ثقل كبير على ضمير قادة بريتوريا . وقبل بدء مناقشة الجمعية العامة وحول وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا ، بل وتمهيدا لهذه المناقشة ، كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أعلنت عن نيتها في التوصل الى حل لمشكلة ناميبيا . وبعد ذلك ، وأثناء قيام مجلس الأمن بدراسة موضوع العلاقات بين جنوب أفريقيا والأمم المتحدة ، أعلن رئيس وزراء جنوب أفريقيا أمام مجلس الشيوخ في جنوب أفريقيا أن حكومته قررت العمل من أجل السلام والتقدم وانماء جنوب أفريقيا .

Digitized by UNOG Library

ان هذه التصريحات مطمئنة بالوعود الا أنها لن تكون ذات قيمة الا اذا ما اتبعت بأعمال حاسمة ، وذلك حتى يمكن للسلام والتقدم أن يستقر في أفريقيا الجنوبية . فيجب على جنوب أفريقيا أولا أن تحيد النظر في سياستها العنصرية التي تعرف تحت اسم الفصل العنصري ، وأن تحقق نظام البانتستان ، وأن تعترف بحركات التحرر كالممثلين الحقيقيين لشعوبهم ، ويجب على جنوب أفريقيا أن تنسحب من ناميبيا وأن تحيد ادارة هذا الاقليم للأمم المتحدة ، ويجب أيضا على جنوب أفريقيا أن تسحب قواتها من روديسيا ، وأن تتنازل عن سياسة العدوان ضد البلاد المجاورة وذلك حتى يمكن أخيرا أن تتصالح مع الدول الأخرى في القارة ، وفي ظل هذه الظروف ، فان الرئيس كواندا رئيس جمهورية زامبيا قد أعلن يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ما يلي :

(تكلم بالانجليزية)

" ان كانت حكومة جنوب أفريقيا مستعدة لاتباع سبيل السلام وأن تعمل لخدمة هذه القارة وشعوبها أفضل ما يمكن ، فان كل ما يمكنني أن أقوله هو أن أفريقيا وفقا للمبادئ الواردة في الاعلان الخاص بأفريقيا الجنوبية ، مستعدة لخلق الظروف الكفيلة بتحقيق التغيير السلمي " .

(واصل بالفرنسية)

وفي اعلان صدر يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، فان رئيس وزراء جنوب أفريقيا أعطى لنفسه مهلة ستة شهور لاحداث التغييرات الجذرية في سياسة جنوب أفريقيا .

واننا لنأمل من جانبنا ، أن تتحقق هذه التصريحات ، ولكننا نعتبر أن مسؤولية الدول الكبرى في هذا المجال ، انما هي مسؤولية كبرى ، خاصة تلك الدول التي استخدمت الفيتو والتي اعترضت على طرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة ، ويجب على هذه الدول الآن أن تثبت أن هناك حلا آخر ممكنا . ان مجلس الأمن كما أكد السيد رئيسه ، لا يزال يبحث الموضوع ، وان اصرارنا على التعرض لعدم الشرعية والعنصرية ، والظلم ، سوف يظل صامدا طالما أن جنوب أفريقيا لم تغير طريقها .

ان جمعيتنا تواجه الآن تقريرا مؤقتا من مجلس الأمن حيث أن رئيس المجلس يعلن أن الموضوع لا يزال معروضا عليه . ولهذا ، فعلينا أن ننتظر حتى ينتهي مجلس الأمن من دراسة العلاقات بين

Digitized by UNOG Library

منظمة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا على ضوء انتهاك جنوب أفريقيا المستمر لمبادئ الميثاق وللاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعندما يعرض علينا مجلس الأمن تقريرا نهائيا ، فسوف يمكننا أن نقرر العمل الذي يجب أن نتخذه فيما يتعلق باشتراك جنوب أفريقيا في أعمالنا ، وان لم نحصل على تقرير أكثر وضوحا من مجلس الأمن أو على توصيات ملموسة من جانبه ، لا يمكننا أن نعيد النظر في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالغالبية العظمى حول أوراق تفويض جنوب أفريقيا .

وانني على ثقة ، يا سيدي الرئيس ، أنه بفضل حكمتكم سوف تؤكدون وجهة النظر هذه ، وهي وجهة النظر التي عرضها السيد زميلي وصديقي ممثل تانزانيا رئيس المجموعة الأفريقية عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت أعتقد أن جنوب أفريقيا يمكنها أن تنتهز هذه الفرصة ، فرصة قيام مجلس الأمن بدراسة علاقاتها مع الأمم المتحدة ، حتى تعيد النظر في أوضاعها في أفريقيا وفي العالم بأسره ، وقد يجعلها ذلك تتخذ المبادرات التي تفرض نفسها ، لكي تتصالح مع المجتمع الدولي .

السيد كيلاني (الجمهورية العربية السورية) : نعود اليوم مرة أخرى الى دراسة موضوع وثائق تفويض مثلي جنوب أفريقيا بسبب استمرار حكومة هذه الدولة في خرق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان .

وكانت الجمعية العامة قد اتخذت في آخر شهر أيلول/سبتمبر الماضي قرارا وافقت فيه على تقرير لجنة وثائق التفويض الذي تضمن الموافقة على وثائق تفويض عدد من وفود الدول باستثناء وثائق تفويض مثلي جنوب أفريقيا ، وهذا القرار يحفظ لمبادئ الميثاق واعلان حقوق الانسان قيمتها واحترامها ويؤكد قرارات الجمعية العامة حول هذا الموضوع ، ومنذ عام ١٩٧٠ وحتى اليوم أي خلال خمس دورات متتالية كانت الجمعية تكرر عاما بعد عام ، ودورة بعد دورة رفضها وثائق تفويض وفد جنوب أفريقيا . وخطت الجمعية في العام الماضي خطوتين هامتين ، فأعلنت في قرارها ٣١٥١ (د-٢٨) أن نظام جنوب أفريقيا ليس له الحق في أن يمثل شعب جنوب أفريقيا ، وصادقت على الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع ومعاقبة جريمة التمييز العنصري .

وكان مجلس الأمن قبل ذلك أعلن في قراره ١٨١ الصادر في ٧ آب/أغسطس ١٩٦٣ أن السياسة العنصرية التي تمارسها جنوب أفريقيا لا تتمشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ومناقضة لالتزاماتها كدولة عضو في الأمم المتحدة ، وأكد مجلس الأمن على اعلانه هذا في القرار ١٨٢ لعام ١٩٦٣ ثم في القرار ١٩١ لعام ١٩٦٤ .

سوى أن هذه المواقف المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على مدى اثني عشر عاما لم تكن تثن نظام جنوب أفريقيا عن امعانه في انتهاك مبادئ الميثاق واعلان حقوق الانسان ، واحتلاله غير الشرعي لناميبيا مواصلته ارتكاب الجرائم ضد سكان المنطقة ، اذ حرم شعب جنوب أفريقيا من حق تقرير المصير ، واقتصره على الفئة المستعمرة البيضاء .

ان استمرار وفد جنوب أفريقيا في متابعة نشاطه وممارسة عضويته في دورات الجمعية العامة ، أدى الى زعزعة الثقة في الأمم المتحدة ومبادئها ، اذ أن صفة العضوية في هذه المنظمة تفترض على

Digitized by UNOG Library

الأقل الالتزام العملي باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وبتطبيق حق تقرير المصير للشعوب والتعهد بتوفير الكرامة للانسان والمساواة بين الناس دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين . ان وجود وفد جنوب أفريقيا في هذه الجمعية انما يتناقض تناقضا مطلقا مع هذه المبادئ الأساسية .

ان الذين يحافظون على وجود هذا الوفد في اطار الأمم المتحدة ، يفسرون موقفهم بأنه يستند الى مبدأ عالمية المنظمة الدولية ، ونحن الذين نطالب باتخاذ موقف حيال عضوية نظام جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة ، انما نؤكد هذا المبدأ ، ونحترمه ، ونهدف الى تطبيقه تطبيقا عمليا سليما ، لأن العالمية كما نفهمها ضمن اطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، انما هي عالمية الشعوب ، وليست عالمية العنصرية . اننا اذا أخذنا بمبدأ العالمية مجردا من ارتباطه وتفسيره بمبادئ الميثاق ، نكون قد وافقنا على أن تتحكم أقلية استعمارية أجنبية بيضاء بشعب أصيل يعيش في وطنه ، ونكون في الوقت ذاته قد انتهكنا أحد مبادئ الميثاق .

لهذه الاسباب ، فان وفد بلادي يؤيد بحزم ووضوح الاقتراح الذي قدمه باسم المجموعة الأفريقية المندوبان الدائمان لجمهورية تنزانيا الاتحادية و الجمهورية التونسية

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث القادم ، أود أن أناشد السادة المندوبين والجمهور ليلتزموا الصمت في قاعة الجمعية العامة حتى يمكننا أن نحافظ على هدوء مناقشة الأعمال هنا واحتراما لمختلف السادة المتحدثين .

السيد جاكسون (غيانا) (الكلمة بالانجليزية) : في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، وباتخاذ القرار ٣٢٠٦ (د-٢٩) وهو أول قرار اتخذته لجنة فحص أوراق الاعتماد ، فان هذه الجمعية العامة رفضت أوراق اعتماد الوفد الذي يدعي أنه يمثل جنوب أفريقيا .

وتأسيسا على هذا القرار فقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩) الذي طلب الى مجلس الأمن أن يعيد النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا في ضوء السلوك المهين لجنوب أفريقيا .

واليوم أمام الجمعية العامة تقرير وارد في الوثيقة رقم A/9647 من رئيس مجلس الأمن بشأن

Digitized by UNOG Library

المرحلة التي توصل اليها هذا الجهاز في بحث مبدئي لمستقبل جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة ، ومما نأسف له أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة ، غير أنه لوحظ أن المسألة سوف تبقى محل نظر لمجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

وأعتقد أنه من السليم أن نقول أن كافة الدول الأعضاء قد تابعت باهتمام مداولات ومناقشات مجلس الأمن ، التي جرت في ضوء القلق المتزايد من جانب مختلف أجهزة الأمم المتحدة واهتمامها والتوضيح الذي قامت به الجمعية العامه في دورتها الحالية للحاجة الى اتخاذ اجراءات فعالة ضد جنوب أفريقيا ، وتدابير تتفق مع أحكام الميثاق وترمي الى انهاء انتهاك جنوب أفريقيا الصارخ للأدوات القانونية التي تنظم الأنشطة وتسترشد بها الدول الأعضاء في هذه المنظمة في تصرفاتها .

ان مجلس الأمن لم يحقق حتى الآن نتائج محددة للعمل ، وانه أمر يثير الأسف من جانب كافة الوفود وخاصة وفد بلادي ، وفد غيانا . ان شعب غيانا يشترك في الحزن واللوعة في جنوب أفريقيا وناميبيا ، أي مع غالبية السكان هناك — ان أكبر جهاز في الأمم المتحدة ، وهو مجلس الأمن ، لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ خطوات ضرورية وخطوات مشروعة ومناسبة لدفع عجلة انهاء سياسات القمع العنصرية التي يتبعها نظام بريتوريا .

ان الأمم المتحدة قد ظلت تعاني من مشكلة جنوب أفريقيا لأكثر من ربع قرن ، وبالتالي فان عدم قدرة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ، لاتخاذ قرارات حاسمة وصارمة ضد التنديد العالمي للفصل العنصري والعمليات التي يقوم بها نظام جنوب أفريقيا فيما يتعلق بناميبيا وروديسيا ، أمر يثير قلقنا الجدي . ان الأعضاء الدائمين الثلاثة في مجلس الأمن وهي فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، التي احبطت حتى الآن أعمال مجلس الأمن ، أعطت نظام بريتوريا فترة أطول لكي يظل على قيد الحياة . فهذه الأصوات قد وصفتها بريتوريا على " أنها أعطيت في صف جنوب أفريقيا " .

وهذا هو ما قالته جنوب أفريقيا ، ورغم أننا أصبنا بخيبة الأمل للنتيجة التي توصل اليها مجلس الأمن ، فلقد أخذنا علما بحقيقة أن هذا الجهاز ما زال يتناول هذه المسألة .

ونحن نأمل أن مجلس الأمن سوف يعود على الفور الى هذه المسألة ويتخذ القرارات المناسبة والسليمة التي تحتاجها هذه المسألة . غير أننا في الوقت الذي نحاول فيه انتظار قرار حاسم لمجلس الأمن ، فان الجمعية العامه لا ينبغي أن تنتظر ، ولا ينبغي في ادارتها لأعمالها وفي حدود اختصاصاتها أن تمنع من اعطاء أثر فعال لقرارها السابق برفض أوراق اعتماد وفد جنوب أفريقيا . ان المزيد من التهديدات سوف يلقاه نظام جنوب أفريقيا بالازدراء ، فان نظام جنوب

Digitized by UNOG Library

أفريقيا لم يحترم هذه الانذارات ولن يحترمها الآن ، انه قد استجاب فقط للضغوط ، ولا شك في أن الضغوط الجماعية التي يمكن أن نطبقها بصورة مستمرة على فترة طويلة من جانب الأمم المتحدة ومن جانب أغلب الدول الأعضاء في هذه المنظمة ومن جانب حركات التحرر والقوى التقدمية والقوى الانسانية هي التي تؤثر في جنوب أفريقيا . كما أن قوى الرأي العام العالمي في العالم قد ضغطت على حكام جنوب أفريقيا حتى أنهم يرون أن التغير حتى في مواقفهم أمر حتمي ، وينبغي أن نصعّد من هذا الضغط .

ان الموقف لا يمكن أن يظل في فراغ ، ان وفدي قد أعرب بوضوح الرؤية وجهة نظره في مسألة جنوب أفريقيا ، وموقفه واضح في هذا الشأن . ان المسألة الحقيقية تتمثل في الواقع الى أين سوف تذهب الجمعية العامه من هنا .

وفي هذا الاطار فان وفدي يؤيد طلب المجموعة الأفريقية في أن يطلب ارشادكم بشأن وضع وفد جنوب أفريقيا في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامه .

السيد بتريك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانجليزية) : طلبت الجمعية العامه لأول مرة في تاريخها بمقتضى القرار ٣٢٠٧ (د-٢٩) الى مجلس الأمن اعادة النظر في العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا في ضوء انتهاك جنوب أفريقيا المستمر لمبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ورغم الغالبية الواضحة الممثلة في عشرة أصوات مؤيدة ، الا أن مجلس الأمن لم يتمكن بسبب حق الفيتو الذي استخدمته بعض الدول الأعضاء الدائمين من أن يتبنى مشروع القرار الذي ينادي بالطرد العاجل لجنوب أفريقيا من الأمم المتحدة وفقا للمادة السادسة من الميثاق .

وفي نفس الوقت فان لجنة أوراق الاعتماد رفضت أوراق اعتماد جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة. وهذا أمر هام بالنسبة للجمعية العامه ، وقد اتخذت الجمعية العامه قرارا بأغلبية ساحقة في هذا الشأن .

وهذا في حد ذاته موقف لم يسبق له مثيل يعكس تغييرات كبيرة تتطلب منا عملا جديا .

وبالنسبة لهذا الموقف ككل ، فان وفد يوغسلافيا يرى أن الجمعية العامه ينبغي أن ترتفع الى المسؤولية وأن تتخذ موقفا مناسبا ، موقفا يتوقعه منها المجتمع الدولي بأسره ويتفاني في القضاء على الفصل العنصري .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالتأييد الذى أعرب عنه الرئيس الحالي للمجموعة الأفريقية ، السيد سفير تنزانيا ، فانني أشكره على هذا التأييد .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعنا بعد ظهر اليوم الى عدد من المتحدثين ، تحدثوا ووجهوا النقد الى التصويت الذى أدلى به وفدى وغيره من الوفود في مجلس الأمن بشأن طلب طرد جنوب أفريقيا من هذه المنظمة . ان عددا من المتحدثين ألمح وأشار الى أنه ينبغي على الجمعية العامه الآن أن تتخذ من جانبها قرارا بأن وفد جنوب أفريقيا ينبغي أن يطرد ويستبعد من الاشتراك في مداولاتنا مستقبلا .

ومن ثم ، فانه من الضرورى عليّ أن أقول بايجاز ، فانني أرى أن كلا هذين الرأيين خاطئ وان كليهما خطير بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة بأسرها .

ولنبدأ بنقطة أساسية ، ان هذه المنظمة يحكمها ميثاق ، ولا يمكنها ان تمشت مع مبادئها ومع الدور الذى وضع لها لتضطلع به في الشؤون الدولية أن تتجاهل هذا الميثاق اما اننا نلتزم بالقانون ونحترم القانون ، والا لن نكون شيئا على الاطلاق ، أو سنكون مجموعة من المتحدثين ، فان تركنا الميثاق جانبا ، حتى اذا كانت أحكامه تبدو بالنسبة للغالبية لنا ، غير مريحه ، فاننا سوف لا تكون لنا أية سلطة أو حكمة في أحكامنا ، وباختصار ان الميثاق هو ، وينبغي أن يكون الأساس الدستورى لكل ما نقوم به ، واحترام هذا الميثاق ينبغي أن يسيطر على كافة قراراتنا . وهذا ينطبق على غالبيتنا هنا .

Digitized by UNOG Library

ان الميثاق يتطلب منا (وهذا يرتبط بأساس عمل هذه المنظمة) أن بعض القرارات ينبغي أن يتخذها مجلس الأمن بنفسه ، وفي بعض الأحيان نجد أن مجلس الأمن يعطل وحده وأحيانا يعطل بالتضامن مع الجمعية العامه بمعنى أن قرارا لا بد أن يتخذه مجلس الأمن ويتقدم فيه بالتوصية الى الجمعية العامه وهذا هو شرط مسبق للجمعية العامه لتتخذ اجراءا .

كما أن الميثاق يقضي وهذا ليس بحكم عارض ولكنه يتعلق بلب هذه المنظمة وبالتالي بلب وظيفتها فانه يقضي بأن بعض قرارات مجلس الأمن لا تتطلب فقط تأييد غالبية أعضاء المجلس ولكن موافقة كافة الأعضاء الدائمين ، ونعني بهذا عدم الوجود أو التصويت بالعكس ، وهذا يعطي مسؤولية على الأعضاء الدائمين خاصة المسائل التي تثير أمورا جوهرية مثل عالمية المنظمة ذاتها ، أو مسألة دخول أو طرد العضو أو تعليق عضويته ، وهناك بالطبع أمثلة أخرى الى جانب هذه الأمثلة التي أشرت اليها وهي القرارات التي تحمل آثارا خطيرة وجدية ، وبالتالي سوف تكون لها فكرا أكبر ولكن بمقتضى الميثاق فان هذه المسؤولية تقع على عاتقنا نحن ولا يمكننا أن نتخلى عن هذه المسؤولية أو أن تصدر لنا تعليمات من الآخرين لممارسة هذه المسؤولية ، ووفقا للحكم الذي قطعناه في هذه المسألة فان الحكم النهائي بمقتضى الميثاق ينبغي أن يكون حكما صادرا عنا .

وبالتالي ينبغي علينا أن نرفض — ولكن لا نرفض رسميا — نرفض أي رأي يتعلق بهذه المسؤولية في ظل الميثاق ، ولا نقبل أن يطلب منا الأعضاء الآخرون حتى ولو غالبيتهم أو من جانب أجهزة أخرى للأمم المتحدة أن يطوا علينا رأيهم . ان الميثاق يفرض مسؤوليته على مجلس الأمن ومجلس الأمن ينبغي أن يطلع بهذه المسؤولية . ان الميثاق يفرض مسؤولية على كل دولة عضو في مجلس الأمن وكل منهم تضطلع بهذه المسؤولية بالأسلوب الذي تراه مناسبا وبايمان طيب ، وان هذا هو موقف بلادي في مجلس الأمن في المداولات التي دارت أخيرا وهو موقف بلادي حتى اليوم وهو الموقف الذي يتمشى مع أحكام ميثاق هذه المنظمة .

والآن أنتقل الى الرأي الآخر وهو الرأي القائل بأنه رغم حقيقة أن مجلس الأمن لم يتقدم بتوصيات الى الجمعية العامه بشأن المادة الخامسة والسادسة من الميثاق فان الجمعية العامه لا يمكنها الآن بقرار منها أن تطرد دولة عضو .

السيد الرئيس ، لقد طلب منك من جانب عدد من الوفود ارشادا وحكما في هذا الشأن ،

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لي أن أضع أمامكم بعض الاعتبارات التي آمل أن تجدوها مناسبة في هذا الشأن عندما تحددون الطريق الذي ترشدون به الجمعية العامه . ان الرأي القائل بأنه رغم أن مجلس الأمن لم يتمكن من التقدم بتوصية في هذا الموضوع فان للجمعية العامه أن تتخذ قرارا في هذا الشأن أي بطرد دولة عضو . ان هذا الرأي يبدو لي أيضا أنه لا يتمشى مع الميثاق ، فقاعدة معروفة في القانون وهي معروفة لكافة النظم القانونية وهي تنطبق مع المنطق والرأي الصائب تقول أن القانون يحدد الأسلوب الذي ينبغي أن تتم به الأمور وان أي مسألة ينبغي أن تتم وفق هذا القانون . ان الميثاق قانون ، وهو بالفعل الأساس والاطار لكافة أنشطتنا هنا ، وهذا الميثاق يقضي بصورة واضحة وشاملة في المادة الخامسه كيف يمكن حرمان دولة من الأعضاء من ممارسة حقوقها وامتيازاتها في العضوية . ، وأود أن أقرأ عليكم هذه المادة :

" ان عضو الأمم المتحدة يمكن أن يتخذ ضده اجراء من جانب مجلس الأمن ويجوز وقفه عن ممارسة حقوقه في العضوية من جانب الجمعية العامه بناء على توصية من مجلس الأمن . وان ممارسة هذه الحقوق والامتيازات يمكن أن يستعيدها من جانب قرار من مجلس الأمن . ان هذه الأحكام واضحة للغاية وليس هناك أي شك في أن حق الاشتراك في مداولات هذه الجمعية العامه يعتبر أحد الحقوق الهامه والامتيازات الهامه للعضوية ، وهو حق مكفول لكل دولة عضو في هذه المنظمة من جانب الميثاق في المواد ٩ و ١٨ ".

ويبدو لي بالتالي أنه ليس أمرا محل مناقشة فهو أمر يتعلق بالقانون الدستوري الأساسي والتنظيم الأساسي لهذه المنظمة لكي نحاول أن نطرد وفدا يمثل دولة من الدول الأعضاء من مداولات الجمعية العامه بقرار من الجمعية العامه وليس بالأسلوب الوارد الذي تقضي به المادة الخامسة أي بأسلوب غير قانوني وغير مقبول ، وبالتالي لقد أعرب عن هذا الرأي المجلس القانوني للأمم المتحدة في عام ١٩٧٠ الذي قال أنه أخذ رأيا في هذا الشأن واتبعته العديد من الدول الأعضاء وهناك أسلوب مشابه أيضا اتبعته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٠ عندما تقدمت برأيها الاستشاري بشأن أهلية الجمعية العامه في السماح لدولة بعضوية الأمم المتحدة ، وهذا الرأي يتعلق بالمتطلبات الخاصة بالعضوية في المادة الرابعة من الميثاق ، ولكن العلاقة بين الجمعية العامه ومجلس الأمن هي وحدها لم تتغير وفي ظل المادة ٤ (٢) و ٥ و ٦ فنجد أن نفس الحكم ينطبق على

Digitized by UNOG Library

عملية الطرد ووقف العضوية ، وبالتالي فانني أشير اليكم بالاطلاع على رأي محكمة العدل الدولية في هذا الشأن لوضع المسألة في اطار واضح . هذا ونجد أن محكمة العدل الدولية قالت ما يلي في حكمها :

" القول بأن الجمعية العامة لها القوة والسلطة بالسماح بدولة بالعضوية في حالة عدم وجود توصية من مجلس الأمن سوف يكون حرمانا لمجلس الأمن من سلطة كبرى خولها لها الميثاق ، وبالتالي وجود دور مجلس الأمن في الاضطلاع بأحد الوظائف الهامة للمنظمة ، وهذا يعني أن مجلس الأمن سوف تتاح له الفرصة لدراسة المسألة ، وتقديم تقرير ، واعطاء مشورة ، واعطاء رأيه وفي نهاية الحكم قال :

ان محكمة العدل الدولية تقول أن السماح لدولة بعضوية للأمم المتحدة وفقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة للميثاق ، لا يمكن أن يتم بقرار من الجمعية العامة اذا لم يتقدم مجلس الأمن بتوصية في هذا الشأن ، واذا لم تحصل الدولة على الأغلبية في هذا بناء على قرار في هذا الشأن " .

اننا نرى ، أن هذا الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية ينطبق بنفس القوة على وقف عضوية دولة أو طردها من عضوية الأمم المتحدة وبالتالي فاننا بلا تردد يا سيادة الرئيس نقول أن هذا يحكم المسألة قيد البحث اليوم . وأقول أيضا أن أي حكم من جانبكم أو أي قرار تتخذه الجمعية العامة عكس ذلك سوف يكون في نظرنا لا أساس له من الصحة وغير قانوني ولسوف يؤدي الى نتيجة غير دستورية وسابقة خطيرة .

Digitized by UNOG Library

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٢٠٧ (د-٢١) بأغلبية ساحقة ، البت الى مجلس الأمن أن يعيد النظر في العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا في ضوء مواصلة جنوب أفريقيا انتهاك مبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وقام مجلس الأمن بمناقشة كاملة لهذه المسألة وقام العديد من الوفود من بينهم الهند بالاشتراك في هذه المناقشة ، وقد كشفت تلك المناقشة عن وجود مؤيدين لجنوب أفريقيا ومؤيدين ومدعمين أيضا لسياسات الفصل العنصري، فنجد أن كل دولة عضو قامت بالتنديد بأساليب وسياسات نظام بريتوريا . بل قامت كل الدول الأعضاء بالاتفاق على هذا الاتجاه .

ان نتيجة العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا هو أنه من ناحية نجد أن الأمم المتحدة ومنظماتها قد طلبت لعدة سنوات تكرارا ومرارا من نظام جنوب أفريقيا أن ينهي سياسة الفصل العنصري وأن ينهي احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا ، ومن ناحية أخرى نجد أن نظام جنوب أفريقيا يدأب على تجاهل الارادة الجماعية للأمم المتحدة ، ويواصل سياسته البغيضة التي اعتبرتها الأمم المتحدة أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

لا يمكن لأي نوع من الضغط أو النفوذ أو الاقناع حتى الآن أن ينجح في ثني نظام الفصل العنصري عن تطبيق النظام العنصري ضد الوطنيين والسود . ان المسألة التي تواجهنا الآن هي ببساطة ما يلي : ماذا ينبغي أن نوجه توصيات الى هذا النظام العنصري الذي ظل متجاهلا لقراراتنا وغير آبه بها ؟ وانني أقترح أن هذا هو السؤال المناسب في ضوء خبرتنا السيئة بالنسبة للقرارات السابقة .

وليس مما يثير الدهشة أنه في مثل هذا الموقف نجد أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تشعر بأنه ليس هناك أمل في أن نتوقع من جنوب أفريقيا أن تستجيب بصورة ايجابية الى توصياتنا ، وما هي الاختيارات المفتوحة المتاحة أمامنا اذن ؟ طرد النظام العنصري بمقتضى أحكام المادة السادسة من الميثاق هو بالقطع أحد الاختيارات أمامنا ، ولكننا لسوء الحظ نجد أن ثلاثة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد اعترضت على مثل هذا الاجراء ، ويمكن للمرء أن يتوقع قرارا مشابها فيما يتعلق بعمليات وقف جنوب أفريقيا بمقتضى أحكام المادة الخامسة من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة للاعتراض على ايراد جنوب أفريقيا ، فان هذه الدول الأعضاء الثلاثة أوضحوا أنهم لا يؤيدون السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا بل على العكس نددوا بهذه السياسات غير أنهم ما زالوا يشعرون بالأمل في حدوث تغيير في سياسات نظام بريتوريا ، وان هذا أمل لا نشارك فيه الأعضاء الثلاثة الكبار فنحن نرى أنه ليس هناك أي دليل على تأييد مثل هذا الأمل . غير أنه لدى اعتراضهم بحق الفيتو فان هذه الدول الثلاثة الأعضاء ، من الطبيعي قد تحملوا مسؤولية تحقيق آمالهم هم وحدهم بالتأثير على جنوب أفريقيا لكي يحصلوا على التزامها بقرارات الأمم المتحدة . اننا نرجو لهم النجاح كل النجاح في هذه العملية .

ان الجمعية العامه لم تتمكن من ايراد جنوب أفريقيا لعدم وجود توصية بهذا المعني من جانب مجلس الأمن . وانها تجد نفسها في نفس الموقف فيما يتعلق بأي اجراء لوقف جنوب أفريقيا . . اذن ما هي الطرق البديلة أمامنا ؟

ان لجنة فحص أوراق الاعتماد قبلت أوراق اعتماد ما يربوا على مائة دولة عضو باستثناء أوراق اعتماد جنوب أفريقيا ، وبمقتضى النظام الداخلي فان وظائف لجنة فحص أوراق الاعتماد هي بحث هذه الاوراق وأن تبحث بتقريرها في هذا الشأن الى الجمعية العامه .

وقامت الجمعية العامه ببحث تقرير لجنة فحص أوراق الاعتماد ووافق على هذا التقرير في ٣٠ من أيلول/سبتمبر . وبذلك فقد وافقت على أوراق اعتماد ممثلي كافة الدول الأعضاء باستثناء أوراق اعتماد جنوب أفريقيا . ما هو الآن موقف وثائق تفويض جنوب أفريقيا ؟ من الواضح أنها رفضت وثائق التفويض . ورفضت كما كان الحال في السنوات الماضية . وان كان هناك أي شك ، وليس هناك شك لدي فان أوراق الاعتماد هذه يمكن أن نطرحها على تصويت منفصل في جلسة عامه .

ما هو أثر رفض أوراق اعتماد ممثلي جنوب أفريقيا ؟ في الدورات الماضية للجمعية العامه ، نجد أن هناك تهديدات جدية من جانب أعضاء الجمعية العامه لنظام جنوب أفريقيا . انه ليس هناك داع ولا جدوى من وراء توجيه التهديدات لجنوب أفريقيا لأن هذه التهديدات والتحذيرات قد تم تجاهلها ولسوف يتم تجاهلها في المستقبل . ويتم تجاهلها الآن لأن الجمعية العامه قد دللت على عدم قدرتها وأنها ليس لديها حول ولا قوة في هذا الشأن .

ومن الغريب أن نرى أن ممثلي الدول الأعضاء الذين رفضت أوراق اعتمادهم يسمح لهم

Digitized by UNOG Library

بالاشتراك في أعمال هذه الدورة للجمعية العامه . ان المنطق والحكم الصائب كانا في جانبنا عندما قررنا بأن مندوبي جنوب أفريقيا لا ينبغي أن يشتركوا في هذه الدورة ، وبالتأكيد ان هذا القرار في سلطتنا أن نتخذه ، وسوف يكون لهذا ما يبرره من جانب النظام الداخلي ، فان نحن قرأنا القاعدة رقم ٢٩ ، نجد أنه من الواضح أنه حتى السماح المؤقت للمندوبين أمر مسموح به فقط حتى تكون الجمعية العامه قد قبلت أوراق الاعتماد ، وبالتالي عندما تكون أوراق الاعتماد قد رفضت فان الأثر هو أن المندوبين لا يمكن أن يسمح لهم بحضور هذه الدورة للجمعية العامه . وأي تفسير آخر لن يكون منطقيا وسوف يكون انتهاكا لنظامنا الداخلي .

ان السيد مندوب المملكة المتحدة تحدث أويلا عن دستورية قيام الجمعية العامه بالرد أو وقف جنوب أفريقيا . وانني سوف ألمح وجهة نظر متغيرة .

اننا عندما نرفض أوراق اعتماد ممثلي جنوب أفريقيا نكون قد تصرفنا بحقيقة الأمر وفقا للنظام الداخلي وتمشيا مع أحكام الميثاق ، وعندما نتخذ قرارا بعدم السماح لمندوبي جنوب أفريقيا بحضور هذه الدورة للجمعية العامه فاننا نكون بذلك نعمل متمشين مع نظامنا الداخلي وبالقطع مع روح النظام الداخلي ، وعندما نقوم بذلك لن نكون متناقضين مع الميثاق لأننا لن نكون قد قمنا بالرد أو وقف جنوب أفريقيا ، ولكننا سوف نكون قد قررنا عدم السماح لممثلي جنوب أفريقيا بالاشتراك في هذه الدورة للجمعية العامه ، وهذا في حد ذاته لا يتطلب توصية من مجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

السيد سكالي (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي لا يقبل وجهة النظر القائلة بأن التصويت في مجلس الأمن بشأن قضية جنوب افريقيا في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر يخالف المواد الخامسة والسادسة من الميثاق. ومن وجهة نظرنا لا يؤدي هذا التصويت او يسمح لهذه الجمعية او مجموعة اخرى ان تحرم اي عضو من حقه في العضوية.

انني اعرب عن قلقي العميق بالنقد الذي وجه لتصويت وفدي في مجلس الأمن بشأن مسألة جنوب افريقيا. انني ارفض رفضا قاطعا اي تفسير بأن تصويتنا كان معارضا لافريقيا ومناهضا لافريقيا، ومناهضا لاهداف الأمم المتحدة او بدافع من اي تأييد ايا كان لسياسة الفصل العنصري، وكما كنت آمل ان يكون واضحا من الاوقات العديدة التي تحدث فيها وفدي عن هذه الناحية، ان حكومة الولايات المتحدة تعارض معارضة كاملة سياسة الفصل العنصري، واننا نؤيد تقرير المصير بأسرع مايمكن بالنسبة لناميبيا، ونطالب من جنوب افريقيا ان تنفذ التزاماتها بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق وان تلتزم بقرارات مجلس الأمن الخاصة برودسيا الجنوبية، وعلى نسي البعض، ان الولايات المتحدة فرضت الحظر الخاص بها على الأسلحة لجنوب افريقيا قبل ان تقوم الامم المتحدة بذلك.

ان تصويتنا في مجلس الأمن عكس ايماننا الراسخ بأن استمرار وجود جنوب افريقيا في الأمم المتحدة سوف يكون افضل سبيل للسماح للدول الاعضاء بالضغط عليها لادخال الاصلاحات الضرورية على تلك الدولة فيما يتعلق باقليم ناميبيا وروديسيا. وكما قلت في تفسيري للتصويت امام مجلس الأمن في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي :

"ان وفد بلادي يعتقد ان جنوب افريقيا ينبغي ان تواصل كشفها مرة بعد الأخرى" لعمليات البغض من جانب البشرية لاتباعها سياسة الفصل العنصري.

ان جنوب افريقيا — ان قمنا بارد ما من بين صفوفنا — لن تستمع الى اصواتنا هذه والى استهجاننا هذا. ان تحليل الموقف هو ان الرد سوف يخدم الاتجاهات العنصرية في جنوب افريقيا، وان هذا يجعلهم يعتقدون ان تجاهلهم لقرارات امر له مايبرره. اننا لا نود ان يفسر صوتنا بأننا لا نؤيد الاصوات الجديدة التي تطالب بالتغير. نحن نعتقد بأن الامم المتحدة ينبغي ان تواصل ضغطها على جنوب افريقيا وان تتحرك خطوة خطوة حتى ينتصر الحق. اننا نقضي على اعدائنا بارد جنوب افريقيا من بيننا. ان التاريخ ليس فيه مثال على ان دولة كان يمكن

Digitized by UNOG Library

ان تصلح نفسها لا تزال في عزلة عن المجتمع الدولي فالدولة المعزولة بحكم عزلتها لا يمكن ان تصلح نفسها .

" وبالتالي فان وفدي يعرب عن قلقه حول حكمة قرار جنوب افريقيا مراجعة القضاء على جريمة الفصل العنصري ، فان القرار سوف يقيم سابقة يمكن ان تقضي على كيان الامم المتحدة " (S/PV.1808, P.27) .

ان وفد بلادي يعتقد ايضا ان قرار جنوب افريقيا سوف يقلب عملية تطور الامم المتحدة التي تصبو الى المزيد من الاعضاء ، وهذه هي الاسباب التي دفعتنا الى التصويت ، وهذه اسبابنا الوحيدة ، واننا نحترم من يؤمن باراء مختلفة ولا نقبل منهم ان يغيروا آراءهم ، كما ننتظر ان الكلمات الواضحة للميثاق ينبغي ان تحترم ، فهذه الجمعية العامة يمكن ان تكون مسؤولة عن مداولاتها ، ولكنها لا ينبغي ان تفسر احكام الميثاق الذي يظل الوثيقة العليا التي تحكم وجودنا كمنظمة تقوم على اساس القانون وحده .

السيد دي غرينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الفرنسي قد استمع بكل اسف للانتقادات التي تم التعبير عنها من هذه المنصة ضد التصويت الذي اصدرته يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر من مجلس الامن ، واننا نود - بصفة خاصة - ان نوضح ونرد على هذه الانتقادات حيث انها صدرت عن بلاد صديقة ، وان بلادنا لها مع هذه البلاد مصالح مشتركة ونشاركها وجهات النظر .

وهناك ظاهران يجب ان نميز بينهما بوضوح في هذه المشكلة ، اولا فيما يتعلق باستخدام حق الفيتو بوصفه هذا ، ووجهة النظر الثانية للموقف الذي اتخذته بلادي حول موضوع العلاقات بين منظمة الامم المتحدة وجنوب افريقيا .

ان الوفد الفرنسي لا يرفض ان يتحدث عن المشاكل المرتبطة بممارسة المسؤوليات الناتجة عن الميثاق ، ومن الطبيعي اذن بالنسبة للدول التي تمتلك سلطات خاصة ان تفسر مفهومها لهذه السلطات ، وبالنسبة لنا فان حق استخدام ، ليس حق اساءة الاستخدام ، وبعبارة اخرى فان الفيتو الوارد في الميثاق ليس فحسب ميزة ، بل انه ايضا مسؤولية ، بل اذهب الى ابعد من ذلك واقول - فيما يتعلق بنا - ان حق الفيتو يعتبر مسؤولية ثقيلة حقا ، وهي تهدد المعنى الذي

Digitized by UNOG Library

يجب ان نحمله للصالح العام . ان فرنسا وهي بلد من مؤسسي منظمتنا ، كانت منذ البداية تدرك تماما واجبات الموضوعية والحذر والتفكير التي تفرضها عليها صفتها كعضو دائم في مجلس الأمن ، وان بلادي لم تستخدم الفيتو الا خمس مرات من بين ١٣٢ فيتو منذ عام ١٩٤٥ ، وهكذا فان بلادي تشعر بأنها اعربت عن اعتدالها تماما ، وانني سأترك للتاريخ مهمة تحديد ما اذا كان الوفد الفرنسي قد ساهم ـ كما انني اعتقد ذلك ـ قد ساهم بطريقة ايجابية في تسوية الازمات التي صادفت الامم المتحدة طوال التسعة والعشرين عاما الماضية .

وفيما يتعلق بالاسباب التي ادت الى تصويتنا في يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، فانني اقول اولا ـ كرد للانتقادات ـ اشير الى الكلمة التي القيتها في مجلس الأمن . وانني أطالب ممن انتقدوني ان يقرأوا كل ماتلت في الكلمة التي القيتها والتشكك الذي اعربت عنه حين ذلك ، اي باختصار الاسباب ـ بصفة عامة ـ التي ادت بفرنسا لان تعترض على اتخاذ اجراء نعتبره لا يتمشى مع نظام منظمتنا .

Digitized by UNOG Library

ان ما قاله وفد فرنسا يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر كان نتيجة للتفكير العميق المتزن ولهذا لا يمكنني الا ان اذكر هنا بالاعتبارات الرئيسية التي وجهت بلادي . واود ان اوكد مرة اخرى ان فرنسا لم تدافع عن ولم تحم ابدا نظام الحكم في جنوب افريقيا . وذلك ان هناك نظام حكم يضطهد الحريات على اساس اللون ، ان ذلك لا يمكن ان نقبله ويجب ان ندينه ، ان الفصل العنصري يتنافى مع الديمقراطية وكنت قد اضفت في كلامي ان حكومة جنوب افريقيا عليها ان تسحب بلا تأخير قواتها العسكرية والشرطة القائمة في روديسيا ؛ أو في ناميبيا ويتعين على جنوب أفريقيا بطريقة ملحة أن تجرى المفاوضات، وان تقيم هناك نظام حكم جديد على أساس حق ناميبيا في تقرير مصيره وفي الاستقلال .

وان ما يأخذه وفد بلادي على جنوب افريقيا من مآخذ سوف تكون على اساس سياسة حكومتي اذا لم يتحقق اى تقدم ملموس في الطريق الذي نبغيه جميعا . ان ما حاولنا ان نبديه فقط هو ان نؤكد استحالة التوصل لاى تقدم باتخاذ اجراء عنيف مثل طرد دولة عضو من الامم المتحدة . وكما قال السيد السفير سالم من تانزانيا منذ وقت قصير ، فاننا ايضا نؤمن بميثاق الامم المتحدة ؛ ولكنني اطرح سؤالا مرة اخرى ، ايمكننا ان نستقبل ناميبيا بيننا بسرعة اكثر ان كنا قد طردنا جنوب افريقيا من بيننا وهي السلطة التي تمتلك بالفعل الادارة هناك ؟

ان الوقائع تؤكد ان الاجراءات القانونية تجعلنا نواجه هذه السلطات بكل صبر ، وان مصلحة الامم المتحدة تكمن في الواقعية وفي السعي لاتخاذ افضل التدابير الفعالة على ضوء الواقع الذي نعيشه . واكرر ، مرة اخرى هنا ، انه يجب علينا ان نتجنب البدء في مجموعة او سلسلة من الاجراءات الخطيرة التي توجد سوابق خطرة. وانني لا يمكنني ان اختتم كلامي هذا الا بالعودة مرة اخرى لما قلته يوم ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، "ان عالمنا يتطور ، وان موقف جنوب افريقيا بصفة عامة يتطور" ، S/PV.1808 صفحه ٣٧ ، ان الاغلبية يعرفون ذلك تماما في قرارة انفسهم ، فهم يعرفون ان افريقيا الجنوبية سيتحتم عليها ان تتطور ايضا وان الامم المتحدة يمكنها ، بل ويجب عليها ان تساعد على عملية التطور هذه ، ويمكنها ويجب عليها ان تسرع وتعجل من هذه العملية بالضغط ، وبالتحذيرات مثل التي اعلنت هنا لحكومة جنوب افريقيا . ويجب على الامم المتحدة ايضا ان تتسلح باليقظة وبالواقعية في القرارات وفي التحركات التي تتخذها .

Digitized by UNOG Library

السيد انجلز (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي يود ان يعرب عن مشاعر الدول الاعضاء في رابطة جنوبي غرب اسيا التي صوتت بالايجاب في مجلس الامن برفض اوراق اعتماد جنوب افريقيا ، فضلا عن تصويتها مؤيدة للقرار الذي يطلب الى مجلس الامن اعادة النظر في العلاقة بين منظمة الامم المتحدة وجنوب افريقيا . انه ليس هناك من احد استمع الى العديد من الكلمات التي القيت هنا اليوم وفي الاسابيع القليلة الماضية في مجلس الامن وفي الجمعية العامة الا ويعرف ان الشعوب المختلفة تحارب سياسة الفصل العنصري وتعتقد ان نظام جنوب افريقيا لم يعد مناسبا ليكون عضوا في الامم المتحدة . فبعد ٣٠ عاما من اهتمام الامم المتحدة بالفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا فان المنظمة توصلت الى نقطة تحول في علاقاتها مع جنوب افريقيا . ان السؤال الذي ينبغي ان نطرحه هو ، هل من مصلحة الامم المتحدة ان تكون دولة من الدول الاعضاء دأبت على انتهاك المبادئ التي يعيش عليها العالم المتحضر هل ينبغي على هذه الدولة ان تواصل التمتع بعضوية الامم المتحدة بكل مايرتبط بذلك من امتيازات وحقوق ؟

ان هذا السؤال بسيط ومباشر : والرد عليه بسيط ايضا فانه ليس من مصلحة الامم المتحدة ان تستمر جنوب افريقيا في التمتع بمزايا الامم المتحدة وفي نفس الوقت تنتهك مسؤولياتها كعضو في المنظمة . ان من رأي الفلبين ان عضوية جنوب افريقيا في الامم المتحدة لم تعد — في فترة تصفية الاستعمار — امرا مرغوبا فيه ؛ ان عضوية جنوب افريقيا قد اصبحت امرا غير مقبول لسلامة المجتمع الدولي . وفي هذه المرحلة من التحرير ، لاينبغي ان نسمح لنظام اقلية عنصرية ابيض ان يوقف عقارب الساعة وان تتحكم الاقلية في الغالبية الافارقة باسلوب يتسم بالفصل العنصري .

ومن الواضح اننا لايمكن ان نعطي الفرصة لجنوب افريقيا بانتهاك مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة دون ان نكون نحن انفسنا متواطئين في القضاء على المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة . وبالتالي فاننا قد استهجنا حق الاعتراض الذي صوت به ثلاثة من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ضد مشروع القرار الذي يمكن ان يطرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة . ان حق الفيتو هذا قد قدم رغم تأييد عشرة اعضاء في مجلس الامن .

وفي محاولة لوقف جهود الرأي العام العالمي ، فان جنوب افريقيا تحدثت امام مجلس الامن باسلوب فيه تهدئة . ان ما قامت به جنوب افريقيا هو تبرير انتهاك حكومة جنوب افريقيا لقرارات

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة ومجلس الامن ولا تباعها سياسة الفصل العنصري وهي سياسة ندد بها العالـــم باجمعه . ان ماقدم امام المجلس هو تبرير للفصل العنصري الذي كنا قد ندد نا به منذ فترة طويلة . ان مندوب نظام الاقلية العنصرية البيضاء في بريتوريا وبخ الامم المتحدة بسبب ما الحق عليـــه اساليب المواجهـــة .

Digitized by UNOG Library

ان الامم المتحدة لا تقوم بمواجهة مع جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا هي التي تصر على مواجهتها مع الامم المتحدة . والدليل على ذلك ان النداءات المتكررة من جانب الامم المتحدة لجنوب افريقيا لم يلق اية استجابة فهذا النظام لن يكون مستعدا كما كان في الماضي لتنفيذ هذه النداءات او القرارات . ان جنوب افريقيا قد تحدى مجلس الامن نفسه عندما قال ان الامم المتحدة ليست لها مسؤولية بحث وتناول مسألة الفصل العنصري .

ففي مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ ، تم القبض على العديد من الاشخاص في جنوب افريقيا واتهموا بجريمة حضور اجتماعات سياسية لتأييد شعب موزمبيق وزج بهم في السجون ، وزج ببعض الذين كتبوا مقالات في الصحف . واقول انه في صحف جنوب افريقيا نفسها قالت الصحافة ان هذه التقارير التي عرضت على الامم المتحدة تقارير مشوهة وليست سليمة . (PV. 1800/ر صفحه (٣١)

وحيث ان دولتي هي مقر خامس للجنة الخاصة بالفصل العنصري ، فاود ان اقول ان المعلومات الواردة في هذا التقرير جاءت من صحافة جنوب افريقيا نفسها . ان العنصريين يتهمون انفسهم من خلال اعمالهم بغض النظر عن المكان الذي تأتي منه تقارير عن هذه الاعمال .

انه في تاريخ المنظمات الدولية اود ان اسمع كلمة من اي وفد مثل الكلمة التي القاها مندوب نظام الفصل العنصري امام مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر حيث قال الكلمة :

" اننا نتبع اساليب عنصرية ولدينا ايضا قوانين عنصرية " (المرجع السابق صفحه ٤٢)

وكما لو كانت هذه الكلمة لم تثر الدهشة ، فقد حاول مندوب جنوب افريقيا ان يبرر هذا الاسلوب بان اضاف " ان حكومتي لا تقبل الفصل العنصري على اساس العرق او العنصر . " (نفس المرجع صفحة ٤٣)

ان الفصل العنصري على اي اساس امر لا نقبله وننددبه ، كما ان مندوب جنوب افريقيا قد اتهم وجعل حكومة جنوب افريقيا مسؤولة عن هذا الفصل العنصري .

وانه ليس هناك من كلمة القيت في الأمم المتحدة تدين نظام الفصل العنصري اكثر مما قاله مندوب جنوب افريقيا . عندما حاول ان يقوم ان الاقلية البيضاء لا تكره الأغلبية السوداء . ولكن الحقيقة هي ان الاغلبية السوداء لا تود ان تستغل حتى باسم قانون الحب الاخوي .

Digitized by UNOG Library

ورغم كل المصروفات على الأغلبية السوداء فان نظام جنوب افريقيا يحاول جعل دخل الفرد بالنسبة للشخص الابيض يفوق اضعاف دخل الفرد الاسود . ان هذا الامر يعتبر ظالما فادحا ولا يتمشى مع كرامة الانسان ، كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وفي جوهر المسألة ، فان ما حاول مندوب جنوب افريقيا ان يقوله هو ان سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا جاءت بدافع مما يعتقدونه بأنه يخدم مصالح الأغلبية السوداء . ونحن نسأل مندوب جنوب افريقيا اليس هناك من سبيل افضل لحكومة جنوب افريقيا لكي تخدم به مصالح الاغلبية السوداء اكثر من هذا .

ان المسألة المطروحة امامنا ليست فيما اذا كان وارد جنوب افريقيا سوف يخلق سابقة خطيرة ام لا ، ولكن ما اذا كانت هذه المنظمة يمكنها ان تتحمل او ان تظل غير قادرة فيما يتعلق باحترام قوانينها وتنظيماتنا من جانب احد الدول الاعضاء . وانه لمن الاخطار ان تكون هناك سابقة هي ان نترك جنوب افريقيا عضوا في الامم المتحدة بعد استمرارها في انتهاك قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن واحتقار المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

انه يمكن القول ان الفصل العنصري يوجد في اماكن اخرى من العالم . وان الامم المتحدة لا ينبغي ان تتدخل في مسألة تعتبر مسألة داخلية بمقتضى احكام الفقرة الثانية من المادة السابعة من الميثاق . ان وجهة النظر هذه لا ترى ان مشكلة الفصل العنصري هي مشكلة استعمارية وهي ذات طابع قومي وبالتالي فانها تدخل تحت احكام المادة ٧٦ الباب السابع اننا نقول ان المادة السادسة الجزء الثاني من الميثاق تقول :

" ان عضوا من الامم المتحدة يدعو الى انتهاك مبادئ الميثاق يمكن ان تطرده الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الامن " .

واخيرا ، فان بعض الدول ترى انه لا ينبغي ان نطرد جنوب افريقيا لان الحوار والاقناع امور افضل من الضغوط والمواجهة . والى اي مدى يمكن ان تقوم الامم المتحدة بحوار مع النظام العنصري ؟ ان وفدي يعتقد ان ثلاثين عاما مضت دللت على مافيه الكفاية . لم نجد خلالها ان هناك اية دلالة على قيام نظام الفصل العنصري بالتمشي مع قرارات الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

لقد قالت الثلاثة دول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن لدى اعتراضها على ذلك بانه من المنتظر ان تستجيب جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة لوجودها واشتراكها داخل المنظمة اكثر منه عند طردها من المنظمة. ولكن ما هو اسلوب التشهير الذي تنتظرونه من هذا؟ ان جنوب افريقيا ليس تدلل على اي تغير اساسي في موقفها حتى تحت تهديد الطرد من المنظمة. ان الاعتراف بالتمييز امر مقبول ولكنها لم تتخذ اية خطوة لانهاء هذا التمييز العنصري؟ الا يعتبر هذا تحديا حتى تحت تهديد الطرد من المنظمة؟ انني اخشى ان اي ضغط على جنوب افريقيا بعد الفيتو التاريخي في مجلس الامن لن يؤدي الا الى اثر عكسي.

ان التاريخ يندد بجنوب افريقيا والنظام العنصري اصبح اريدا اليوم حتى ان اصدقائه ليسوا مستعدين للدفاع عن سياسة الفصل العنصري، ورغم استعدادهم على ان يستمروا في علاقتهم مع جنوب افريقيا تحت ستار من السرية.

ان عمليات التحذير والتنديد لم يكن فعالا مع نظام الفصل العنصري. ان الشعب المغلوب على امره لجنوب افريقيا حاول ان يتفاوض وان يحل مشكلاته بأسلوب سلمي. ولكنه زج به في السجون وتعرض للتعذيب. ان الامم المتحدة تناشد جنوب افريقيا لتغيير اساليبها. كذلك فان مجلس الامن والجمعية العامة وقراراتهما قد تم تناولهما وقيل للامم المتحدة انه ليست لديها سلطة للتدخل في شئون جنوب افريقيا.

ان الكيان الكلي للدولة العنصرية قد اقيم ونفذ في السنوات التي كانت الامم المتحدة تنادي فيها جنوب افريقيا ان تلتزم بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في ظل الميثاق.

وفي شأن مسألة ناميبيا، نجد ان جنوب افريقيا قد انتهجت حكم محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة، كما انها رفضت احترام حظر ارسال الاسلحة ضد روديسيا الجنوبية وبعثت بقوات لمساعدة النظام العنصري هناك.

لقد رأينا مرارا وتكرارا، انه عندما يتعرض هذا النظام للضغط الدولي من جانب المجتمع الدولي فان نظام الفصل العنصري يشعر بالحاجة الى ادخال تغييرات مصطنعة ولحسن الحظ نحن نعرف ان هذه التغييرات ليست سوى واجهة خادعة وان نظام الفصل العنصري يعترض سبيل اي تغير اساسي في سياساته.

Digitized by UNOG Library

ان رئيس وزراء جنوب افريقيا عندما شكر الدول الكبرى الثلاث الذين مارسوا حق الفيتو في مجلس الأمن للحيلولة دون طرد جنوب افريقيا ، اشار بأن التغيرات سوف تكون قادمة ، ولعلها سوف تحدث في الشهور الست القادمة . ولكنه في نفس الكلمة حطم امال اولئك الذين كانوا يعتقدون ان الضغط من الدول الكبرى الثلاث سوف يؤدي الى اسراع رياح التغير في جنوب افريقيا . ان رئيس الوزراء اعلن ان الاصلاحات التي سوف تدخل في جنوب افريقيا لن تغير من حكم الاقلية البيضاء .

ان الشعوب المغلوبة على امرها في افريقيا الجنوبية ، التي عانت من القمع واعمال التعذيب لاجيال ، تنتظر مانفعله بتوقعات وآمال ضخمة . ان في قلوبهم مانحس به جميعا من آمال في المساواة والعدالة والحرية التي يشعر بها الانسان في كل مكان . وبعد الفيتو الذي تم الادلاء به في مجلس الامن فانهم يتوجهون بانظارهم الآن الى الجمعية العامة لتبذل كل قصارى جهدها على الاقل لاقناع الدول الثلاث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لاصلاح الخطأ الفادح الذي ارتكب ضدهم والا يعترضوا سبيل المطالب الدولي المتمثل في طرد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نضم صوتنا الى طلب السيد مندوب تانزانيا باسم المجموعة الافريقية الذي يطلب الارشاد من السيد الرئيس باعطاء اثر قانوني لقرار الجمعية العامة الخاص برفض اوراق تفويض مندوب جنوب افريقيا . واننا نتفق في الرأي ان مسألة اوراق التفويض تختلف عن مسألة العضوية سواء كان المقصود بها تعليق العضوية او طرد جنوب افريقيا من العضوية. وبمعنى آخر فاننا في مسألة اوراق التفويض سوف نسترشد بقرار الجمعية العامة رقم 3151 G (الدورة ٢٨) في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، والذي يقضي بأن

" نظام الاقلية العنصرية ليس له حق في ان يمثل شعب جنوب افريقيا والغالبية الافريقية هناك".

ان هذا ليس بمفهوم جديد ، لانه كما قلت امام لجنة فحص اوراق الاعتماد فانه في حالات مشابهة رفضت الجمعية العامة وكذلك مجلس الامن الاعتراف بالنظام العنصري في روديسيا الجنوبية تمثيل شعب زمبابوي . كما رفضت الجمعية العامة من قبل الاعتراف بحكومة البرتغال لتمثيل شعب غينيا بيساو . وبالتالي فان حكومة البرتغال قبلت في النهاية باستقلال غينيا بيساو وهذا دليل واضح على حكمة السياسة التي اتخذتها الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

السيد مالك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الجمعية العامة تدرس مرة اخرى موضوع جنوب افريقيا ومسألة الوجود غير الشرعي لممثلي نظام الحكم العنصري داخل الامم المتحدة . ولقد اتخذت الجمعية العامة مؤخرا باغلبية ساحقة قرارا بعدم الاعتراف باوراق تفويض جنوب افريقيا اثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان مجلس الأمن بتوصية من الجمعية العامة قد استمر طوال اسبوعين في دراسة العلاقات بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا وذلك نظرا للانتهاك المستمر لنظام الحكم العنصري لجنوب افريقيا لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

لقد جرت مناقشات مطولة حول هذا الموضوع . فبالاضافة الى اعضاء مجلس الأمن الدائمين ، اشترك ٣٦ عضوا من غير الدائمين ، وكذلك ممثلين عن حركات التحرر . اى ان هذا رقم قياسي فهناك اكثر من ٥٠ دولة من اعضاء الامم المتحدة قد اشتركت في هذه المناقشات . وقد ادانوا امام مجلس الامن نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا وذلك بسبب سياسة الفصل العنصري ، والتمييز العنصري والتفرقة العنصرية وكذلك على سياسة الارهاب والعنف الفاشية التي تمارس على نحو ٢٠ مليون من السكان الافريقيين والاسيويين في ذلك البلد ، وكذلك على انتهاك ميثاق الامم المتحدة في جنوب افريقيا .

ان بلاد افريقيا ، بالاشتراك مع العراق ، قد قدموا لمجلس الأمن مشروع قرار حول طرد جنوب افريقيا من منظمة الامم المتحدة . ان هذا الاقتراح قد تمتع بتأييد الغالبية الساحقة سواء من الاعضاء الدائمين او غير الدائمين الذين اشتركوا في دراسة هذا الموضوع .

ان مثل هذه المناقشة الواسعة النطاق داخل مجلس الامن قد اتخذت مظهرا فريدا من نوعه ، كمحكمة دولية تحكم على نظام الحكم الفاشي والعنصري في جنوب افريقيا وذلك لسياستها الاجرامية والمناهضة للشعب والعنصرية وسياسة الفصل العنصري ، وقد ندد ت منظمة الامم المتحدة بذلك واعلنت انها جرائم ضد البشرية . وكان هذا بمثابة محكمة دولية ثانية للايديولوجية الفاشية والدعاية العنصرية وهيمنة جنس او دولة على اخرى .

ان كافة الوفود اثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، بل والعالم كله ، يعرف تماما ان المطلب الاجماعي والعادل لهذه البلاد في القارة الافريقية هو طرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

اما في مجلس الامن فان هذا المطلب لم يتخذ بسبب التصويت السلبي ضد الاقتراح المقدم وذلك من جانب الدول الاعضاء الثلاث في مجلس الامن . وان نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا لا يزال عضوا في الامم المتحدة وذلك بالرغم من ان هذا الحكم لا يستحق هذه العضوية في منظمة دولية ذلك ان سياسته وممارسته الفعلية تتنافيان والمبادئ الاساسية للقانون الدولي ولا تتمشيان مع مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة ، الذي يرتكز على المثل العليا البشرية للمساواة وحرية جميع الشعوب بلا اي تمييز مبني على العنصر او الجنس او اللغة او الدين .

ان العالم اسره قد لاحظ مرة اخرى ، اكثر وضوحا من كل مرة سابقة ، وبطريقة واضحة وبطريقة مقنعة ، من هم هؤلاء اصدقاء الشعوب الافريقية التي تناضل من اجل حريتها واستقلالها القومي ومن هم الذين يدينون بكلامهم فقط نظام الفصل العنصري ، ولكنهم يؤيدون في الواقع العنصريين . ان وفد الاتحاد السوفياتي فقد اتيحت له الفرصة مرة اخرى ان يعرض وجهات نظره على مجلس الأمن بالتفصيل اثناء دراسة هذا الموضوع . وان الاتحاد السوفياتي طالما ايد الاجراءات والاعمال الموجهة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد وينادي بتطبيق التدابير الحاسمة من الامم المتحدة ضد نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا . وان الاتحاد السوفياتي يؤيد الدول الاعضاء الافريقيين والاعضاء الاخرين في الامم المتحدة ويؤيد تطبيق كافة العقوبات الاجبارية الواردة في الميثاق ضد نظام الحكم في جنوب افريقيا كذلك فان الاتحاد السوفياتي قد ايد لجنة التحقق من اوراق التفويض وايد رفض اوراق التفويض لممثلي جنوب افريقيا في الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

لقد صوتنا مع جميع الدول الافريقية والدول الاخرى في الامم المتحدة ، كذلك فان الاتحاد السوفياتي قد اشترك في تقديم مشروع القرار المقدم لمجلس الامن لدراسة موضوع العلاقات بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا . وان وفد الاتحاد السوفياتي قد ايد الدول الافريقية والدول الاخرى في مجلس الامن وكنا معهم وقد صوتنا لصالح الرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

وان هذا الموقف المنطقي الذي يتخذه الاتحاد السوفياتي انما هو انعكاس طبيعي لخط السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي عندما يتعلق الامر بمكافحة الفصل العنصري ، وفي تأييد شعوب افريقيا في كفاحها العادل من اجل الحرية والاستقلال القومي . واذ نتحدث عن هذه السياسة فان الاتحاد السوفياتي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تقريره الذي عرض في الكرملين يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين للثورة العظمى الاشتراكية في اكتوبر قد اعلن

" انه منذ ثورة اكتوبر بدأ الخط المبدئي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وللدولة السوفياتية في تأييد الشعوب التي تكافح من اجل الاستقلال والتحرر الوطني ومن اجل الاستقلال الاقتصادي والسياسي . ان هذا الخط يؤكد تعاوننا مع العديد من الدول في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وحيثما يوجد الاستعمار بمواقفه المعروفه فان الشعوب التي تكافح ضد الاستعمار يجب ان تعرف تماما وتكون على ثقة من الدعم الفعال للاتحاد السوفياتي " .

وبوحي من هذه المبادئ فان الاتحاد السوفياتي قد ايد تأييدا مطلقا البلاد والشعوب الافريقية التي تبذل الجهود للقضاء نهائيا على رواسب الاستعمار والفصل العنصري .

ان وفد الاتحاد السوفياتي يؤيد الاقتراح الذي تقدمت به الدول الافريقية والذي ورد في الكلمة التي القاها السيد مشل تنزانيا وكذلك القرار المحتمل اتخاذه من جانب رئيس الجمعية العامة حول وقف حقوق وامتيازات نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا في الأمم المتحدة حتى لا يسمح لعملاء هذا النظام ،أعداء الانسانية،في أن يشتركوا في أعمال الجمعية العامة وفي لجانها وفي مختلف الأجهزة المنبثقة عن الأمم المتحدة . ان هذا سيكون عملا عادلا وله مايبرره من قبل الأمم المتحدة تجاه نظام الحكم العنصري والفاشي في جنوب افريقيا وسيكون بمثابة تهديد وتحذير حازم ودولي موجه ضد نظام الحكم حتى يجبر للكف عن نظام الفصل العنصري والعنصرية .

Digitized by UNOG Library

ان بعض من تحدثوا هنا في محاولة لتبرير موقفهم دعوا مجلس الامن والجمعية العامة لاحترام الميثاق تماما ، وهناك حقيقة أولى وهي ان الجمعية العامة ومجلس الامن يتعين عليهما ان يحترما الميثاق والا فان المنظمة ستزول اذن ، ولكن النداءات الموجهة بهذا الصدد كان يجب ان توجه الى جنوب افريقيا وليس للامم المتحدة ويجب ان توجه لوفد جنوب افريقيا في الجمعية العامة ، فيجب على جنوب افريقيا ان تحترم ميثاق الامم المتحدة ولن يكون هناك اى مشكلة ان احترمت هذا الميثاق . وان بعض من تحدثوا قد حاولوا الدفاع عن وجود ممثلي جنوب افريقيا وان وجودها هنا سيجعلها تشارك في عملنا ، غير ان جنوب افريقيا في الحقيقة ليس موجودا فانظروا الى مكانها فهو خاو فمن الذي ندافع عنه ان جنوب افريقيا ليست هنا وهي لا تجرؤ على ذلك في هذه الجلسة حيث انها تشعر بمدى المسؤولية لانتهاكها لميثاق الامم المتحدة . ان هؤلاء هم الذين يجب أن توجه اليهم كافة النداءات لاحترام ميثاق الامم المتحدة.

السيد اوجبو (نيجيريا) (الكلمة بالانجليزية) : كثيرا ما ذكرت هذه المنظمة أو ألقيت عليها محاضرات عن الامور التي تحكم بواسطة أحكام الميثاق اننا نقبل هذا دون تذكره ولكننا بالنسبة لاولئك الذين يذكروننا دائما بميثاق هذه المنظمة ، هل يقبلون كافة اجزاء الميثاق أم أنهم يقبلون تلك الاجزاء التي تعنيهم حق الفيتو عندما يتحدثون عن الحقوق والامتيازات ؟ أليس هناك مسئوليات ايضا ؟ بالطبع لا يمكننا ان نقول بأنهم يلتزمون بكل ذلك .

لقد قيل لنا ذلك من جانب أحد ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الامن بانه لا ينبغي ان نقول للاعضاء الدائمين في مجلس الامن أو أن نعطي اليهم تعليمات بما ينبغي أن يقولوه او ماينبغي ان يفعلوه ولكن هذا المندوب قال للسيد رئيس الجمعية العامة بما يجب أن يقوم به وما لا يجب ان يقوم به . ان وفدي يود أن يذكر وفد صاحبة الجلالة ان أحد اثار الامبريالية البريطانية هي استخدام اللغة الانجليزية انني اعتقد ان البريطانيين كانوا مدرسين أكفاء جيدين واننا نحن الافراد المستعمرين كنا كتلاميذ ، على قدر من الكفاءة أيضا .

ان الجمعية العامة لا تبحث الان مايتولى مجلس الامن بحثه لان هذا لا يتمشى مع أحكام المادة الثانية عشر الميثاق التي يمكن تلاوتها . انها لا تبحث مسألة وقف او طرد عضو وفقا للمادة ٥ او ٦ من الميثاق . فاننا نعرف أحكام هذه المواد أيضا .

Digitized by UNOG Library

هل نحن في حاجة لان تلقي علينا محاضرة في القانون الدولي او الميثاق نفسه من جانب السيد مندوب أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ؟ في الوقت الذي نرى فيه الاعضاء الدائمون وغيرهم من دول الغرب في مجلس الامن يقومون مرارا بالعمل ضد القرارات التي يتخذها المجلس والتي أقروها هم أنفسهم ؟ أمن المفروض ان ندور في حلقة مفرغة ، ونقاد عن طريق اولئك الذين يماليون بانكار بعض مواد الميثاق ــ مالم تكن في خدمة مصالحهم القومية فقط ؟ لقد سئمنا وجهات النظر التي تقول بأن السادة أعضاء مجلس الامن لهم حرية بحث المسائل التي تحال الى مجلس الامن من الجمعية العامة وان كل عضو في مجلس الامن يتمتع بالسيادة تماما كما يتمتع اعضاء الجمعية العامة ولا يمكن للمسؤولية التي فرضت على مجلس الامن ان تعني ان يتجه المجلس في طريق وتتجه الجمعية العامه في طريق آخر . بل في حقيقة الامر ان مجلس الامن يستمد سلطاته من اعضاء هذه المنظمة ولا ينبغي ان تهرب عنا هذه الحقيقة . ان حقيقة الامر انه لا يمكن ان تقوم قائمة لمجلس الامن بدون الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء الخمسة بانفسهم لا يقومون بالفعل ولا يمكنهم القيام وحدهم بتمثيل الامم المتحدة .

ان المادة ٢٤ توضح العلاقة بين اعضاء الامم المتحدة ومجلس الامن :

" ولاتخاذ عمل عاجل وفعال من جانب الامم المتحدة ، فان اعضائها يعطون لمجلس الامن المسئولية الأولى . . . ويتفقون على انه في الاضطلاع بمهامه . . . فان مجلس الامن يعمل باسمهم"

Digitized by UNOG Library

وبالتالي ، فان مجلس الأمن لا يمكن القول انه يعمل وفقا للميثاق اذا ما عوق عملا فعالا في مسألة تهم الغالبية العظمى من الدول الاعضاء المفروض ان يعمل باسمهم . ان السيد مندوب المملكة المتحدة يبدو انه نسي ان الميثاق يفرض على اعضاء مجلس الامن العمل - لا لخدمة مصالحهم القومية - ولكن وفقا لأغراض وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، انه من وجهة نظر الوصية العامة فان وجود جنوب افريقيا في هذه الوصية العامة ينال من مصالح هذه المنظمة .

وأود ان اؤكد الملاحظة التي أدلى بها السيد مندوب الاتحاد السوفياتي الآن ، واتساءل ، اليس المقعد الخالي لنظام الفصل العنصري في كافة أجهزة الامم المتحدة مقنعا للدول الكبرى الثلاث بقطع الاتصال بهذا النظام ، ان هذا النظام يحاول ان يستخدم عضوية الامم المتحدة لكي يكتسب احتراما دوليا ولكي يشيع الخداع في الداخل ، فالاقلية البيضاء ، يقلقها امكانية العزلة ، ولكن الغالبية السوداء تلقى تأييدا عالميا ، فينبغي علينا الا نخذلهم .

ان فحص اوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا ، ورفض اوراق الاعتماد هذه ، يؤكد ان لجنة فحص اوراق الاعتماد والتقدم بتوصية الى مجلس الامن لاعادة النظر في علاقات جنوب افريقيا بالامم المتحدة ، تكون الوصية العامة قد عملت بأسلوب سليم ، كذلك فان مجلس الامن باتخاذ قرار بالاجماع ضد جنوب افريقيا قد عمل على أساس الحقائق التي ارجعت امامه ، وبالتالي فان قراره سليما ، ان الدول الثلاث التي مارست حق الفيتو خدمة لجنوب افريقيا هي التي عملت على اساس المصلحة الذاتية ، وعلى اساس دوافع سياسية ، وليس على اساس الحقائق والاعتبارات التي يدافعون عنها هم انفسهم بالتنديد بالفصل العنصري ، وكان ينبغي عليهم ان يلتزموا بما ورد بميثاق الامم المتحدة .

ان السيد مندوب المملكة المتحدة يبدو انه قصير النظر بالنسبة لكيفية رفع لواء ميثاق الامم المتحدة ، فهو من ناحية لا يرى ان الميثاق قد تم النيل منه بدرجة خطيرة باصرار جنوب افريقيا على انتهاكه ، ومن ناحية أخرى يرى ان ارد جنوب افريقيا امر غير مشروع وغير دستوري ، وهذه سابقة خطيرة يمكن ان تنال من الامم المتحدة وان تهددها بالخطر ، ان هذا الرأي - من وجهة نظر وفدي - يبدو وليس غريبا المحافظة على المستويات المزدوجة ، وهذا سمة غالبة من سمات الاستعمار . وعقلية الاستعمار الذي تمارسه الدول الثلاث التي مارست حق الفيتو خدمة لمصالح جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

ان وفدي يعتقد انه وفقا للمادة ٢١ فان الجمعية العامة تسعى الى تفسير قرارها الذي توصلت اليه وفقا لقواعد الاجراءات واللائحة الداخلية من القواعد من ٢٧-٢٩ ، فبالتالي فانه يبدو - من وجهة نظر وفدي - ان الجمعية العامة تعمل بصورة مشروعة وقانونية ووفقا لاحكام الميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الرئاسة لديها نية الاعراب عن مشاعرها بعد الاستماع الى المتحدثين التاليين ، السادة ممثلي الصين وغواتيمالا والعراق .

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : في ٣٠ ايلول/سبتمبر ، رفضت الجمعية العامة اوراق تفويض ممثلي نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا وذلك باغلبية ساحقة ١٢٥ صوتا، ودعت مجلس الامن ليعيد النظر في العلاقات بين جنوب افريقيا ومنظمة الامم المتحدة ، واثناء قيام مجلس الامن بدراسة هذا الموضوع ، فان ممثلي العديد من الدول الاعضاء وكذلك ممثلي حركات التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية قد ابدوا البيانات التي تدين ادانة عنيفة التحرك غير الشرعي للسلطات في جنوب افريقيا ، والتي تشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرارات الامم المتحدة ، وقد أعلن بالاجماع ان السلطة العنصرية في جنوب افريقيا ليست لها اي حق في تمثيل شعب ازانيا أو أن تظل في هذه المنظمة ، ان موريتانيا وكينيا والكاميرون والعراق ، وفقا للارداة الصريحة لغالبية الدول الاعضاء قد قامت بتقديم مشروع قرار يطالب بطرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة ، وهذا يتسم بالعقل والعدل ، وان هذا الاجراء قد حصل على موافقة عشرة اعضاء من مجلس الامن ، ولكن في أعقاب استخدام حق الفيتو من قبل ثلاث من الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الامن الا وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، فان هذا المشروع لم يتم اقراره في مجلس الامن ، وهكذا فان ارادة الغالبية الساحقة للأعضاء في الامم المتحدة التي ارتفعت ضد الانتهاكات التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا لمبادئ وميثاق الامم المتحدة ، قد ضربت ولم يتخذ اي اجراء كنتيجة للمداولات التي دارت في مجلس الامن ، مما أثار خيبة أمل وغضب الغالبية الكبرى لاعضاء الامم المتحدة ، ان شعب ازانيا وشعوب افريقيا وجميع شعوب العالم المحبة للسلام قد فقدت ايمانها بالامم المتحدة ، ذلك لان الشعوب تهتم اهتماما كبيرا بتحركات الامم المتحدة ، واذا ما رأت ان الامم المتحدة ترفض رغبة اكثر من ١٠٠ عضوا بسبب الفيتو الذي اعرب عنه ثلاثة اعضاء فقط ، فان ذلك يعتبر تحديا كبيرا موجها للامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ويتضح من تحركات وتصرفات سلطات جنوب افريقيا ومن ممثليها انها لا تنوى اطلاقا ان تتنازل عن السياسة الفاشية القائمة على الفصل العنصري والتمييز العنصري، تأييدا لكفاح شعوب ازانيا وناميبيا، فان السيد رئيس الجمعية العامة يتعين عليه - وذلك وفقا للارادة الصريحة للغالبية العظمى للدول الاعضاء - ان يتخذ قرارا بأن يمنع السلطات العنصرية لجنوب افريقيا من الاشتراك في اعمال الجمعية العامة واللجان، وان وفد الصين يعتبر ان مثل هذا القرار عادل تماما، وهناك بعض الوفود قد تقدمت بحجج قائمة على الميثاق وعلى القانون معترضة على كافة الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الجمعية ضد جنوب افريقيا، الا ان ذلك لا يمكن ان يقبل على الاطلاق، لانه فيه تشويه للميثاق، واساءة لدور الامم المتحدة التاريخي، ويجب ان نتذكر انه في عام ١٩٧١ - اى اثناء الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة - فان الجمعية قد طردت مجموعة تشان كاى تشيك التي احتلت مقعد الصين الشعبية، وان هذا التصرف الذي يدل على الاستقلال، والذي اتخذته الجمعية العامة يجب ان يتخذ في هذه المرة ايضا، وذلك بعيدا عن مجلس الامن الذي يتحدى ارادة الجمعية العامة، وهناك بعض الممثلين الذين قالوا واستندوا على بعض الحجج لتبرير الفيتو، الا ان هذا ايضا غير مقبول، بل انه يتعارض مع الاجراءات السارية في الجمعية العامة، وان وفد الصين يعتبر ان القرار الذي سيتخذه رئيس الجمعية العامة بمنع ممثلي جنوب افريقيا من الاشتراك في هذه الدورة انما يتمشى تماما وروح الميثاق والاجراءات المتبعة في الجمعية العامة، وهو اجراء عادل، وان مثل هذا القرار سوف يلقى بدون اى شك موافقة غالبية الدول الاعضاء، وسوف تحييه جميع الدول والشعوب المحبة للسلام.

Digitized by UNOG Library

السيد فيللا جران كرامر (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان غواتيمالا كانت وستظل دائما تنادي في كل مناسبة بالتضامن مع نضال الشعوب الافريقية من اجل احراز استقلالها وتقرير مصيرها ، والتمتع الكامل بالحقوق الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان هذا يجعلنا نتحالف مع كل جهد يؤدي الى تحقيق مثل هذه الاغراض .

ان غواتيمالا لا يمكن ان ترتبط باي حال من الاحوال مع سياسة الفصل العنصري الذي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ومازالت تتبعها . ان التأييد المستمر للتنديد بهذه السياسة في الامم المتحدة ، امر يثلج صدورنا .

غير اننا ، نجد ان الجمعية العامة - في بعض المسائل التي تعتبر ذات طابع سياسي ليس لديها القدرة على ارغام دولة من مداولاتها عندما تكون هذه الدولة عضوا في الامم المتحدة وتتمتع بحقوقها كدولة عضو . ان اهلية الجمعية العامة تجعلها تتصرف في حدود معينة ، وتتطلب احتياجات معينة ، وفي هذا ينبغي علينا ان نحصل على توصيات من مجلس الامن ، وبما ان مجلس الامن لم يتقدم بأية توصية ، فان الجمعية العامة ستكون بذلك قد مارست حقا لا يدخل ضمن اختصاصها .

ان وفد غواتيمالا ليود ان يبدي ان يتخذ موقفا من شأنه ان يسهم في ايجاد حل لا يؤدي الى تصرف خارج اطار الميثاق ، اي الى حل لا يحط الجمعية العامة تهمة اساءة استغلال سلطتها. ونود ان نرى ان القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة يتمشى مع احكام الميثاق وان ينفذ بصورة فعالة . ان الصيغ التي ارجعت ، لسوء الحظ ، تترك الباب مفتوحا لتعد من جانب الدولة المعنية ، واننا نقول انه في الحالات الاستثنائية التي لا يستطيع مجلس الامن اتخاذ قرار فيها ، فان الجمعية العامة يمكن ان تتناول هذه المسألة التي تتطلب حلا عاجلا ، وهذا امر يتعلق بصفة اساسية عندما يكون الامر متعلقا بالامن والسلم الدوليين . وبالتالي فان غواتيمالا لن تصوت في صف اي قرار يؤثر في التأويل السليم لمبادئ الميثاق ، وفي حالة جنوب افريقيا ، فان رفض المجتمع الدولي لسياسة الفصل العنصري امر قد دلل عليه المجتمع الدولي بأسره .

السيد زماوي (العراق) : الكلمة بالانجليزية) ان وفدي لم يكن ينوي ان يتحدث بعد ظهر اليوم . ذلك ان موقفنا فيما يتعلق بموقف جنوب افريقيا داخل الامم المتحدة قد تم ايضاحه

Digitized by UNOG Library

بصورة كاملة في مجلس الامن في الثلاثين من تشرين الاول/اكتوبر في معرض المناقشات التي دارت في البند تحت عنوان "العلاقات بين الأمم المتحدة وجنوب افريقيا".

ان سبب تحدثنا الآن من على المنصة هو ممارسة حقنا في الرد. ان بعض الوفود التي تحدثت من قبل في المناقشة، انتقدت الحركة التي تمت في مجلس الأمن لطرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة، وحاولت ان تفسر موقفها بشأن مسألة اوراق اعتماد جنوب افريقيا في اطار الدفاع عن ميثاق الامم المتحدة وضرورة الالتزام بمبادئ هذا الميثاق باعتباره القانون الاساسي الذي تلتزم به كافة اعضاء هذه المنظمة.

ان وفدي كان احد اعضاء مجلس الامن الذين تقدموا بمشروع القرار الذي يطالب بطرد جنوب افريقيا من المنظمة. واسمحوا لي ان ابرز اننا شرعنا في هذه الخطوة لان جنوب افريقيا تدأب على انتهاك الميثاق ورفضها الالتزام بالمبادئ الرئيسية في الميثاق. ان استمرار وجود جنوب افريقيا داخل هذه المنظمة، هذا العضو الذي دأب على تجاهل مبادئ الميثاق وقرارات المنظمة. ان امر لا يحمي الميثاق. ان طرد هذا الخارج عن القانون من ناحية اخرى، يمكن ان يكون عملا يرفع لواء مبادئ الميثاق ويدعم قوته. ان استمرار وجود جنوب افريقيا في الامم المتحدة لا يعني فقط دعما وتصديقا على سياسات جنوب افريقيا، ولكنه ينال من الميثاق، ويهدد اساس هذه المنظمة.

واود ان اضيف في النهاية، ياسيادة الرئيس، ان وفدي يضم صوته في الطلب المقدم اليكم من السيد مندوب تانزانيا باسم المجموعة الافريقية.

Digitized by UNOG Library

السيد مينا (كينيا) (الكلمة بالانجليزية) : أعتقد أنه ليست هذه مناسبة لمناقشة طويلة . فالمسألة قد أعطيت للرئيس وينبغي أن نعطيه الفرصة لكي يرد علينا ويعطينا الاجابة .

غير أن بعض الوفود وخاصة التي أساءت استخدام حق الفيتو اغتنمت هذه الفرصة لتبرير اساءة استخدامها ، فان وفدي مثل غيره من الوفود التي تحدثت من قبل يرفض الاقتراح بأن الجمعية العامة تبحث مسألة طرد جنوبي افريقيا من الامم المتحدة . ان هذه المسألة مازالت من اختصاص مجلس الامن وسوف يثار بحثها في هذا المجلس في الوقت المناسب .

ان الامر المطروح أمام الجمعية العامة الآن هو مسألة اجرائية تدخل ضمن النظام الداخلي للجمعية العامة . ان القاعدة رقم ٢٩ في النظام الداخلي للجمعية العامة نصها كما يلي :

" اذا تقدم أي مندوب برفض حق أي عضو في التمثيل فلن يكون لهذا العضو الحق في
" الاشتراك الى أن تقوم لجنة فحص أوراق الاعتماد بارسال تقرير عن ذلك وتتخذ الجمعية
" العامة قرارا في هذا الشأن " .

وان لم تتخذ الجمعية العامة قرارا بهذا ، فان الامر يحال الى مجلس الامن .

ان المسألة قيد البحث أمام الجمعية العامة الان يمكن أن نعالجها بسرعة . ان اساءة استخدام حق الفيتو من جانب أولئك الذين لا يأبهون بالقانون ، ووضع عراقيل أمام عالمية الأمم المتحدة ، لاينبغي أن يضلل الجمعية العامة ، وأعتقد أن محاولتهم لن تنجح .

ان اعتقادي وايماني هو أن المسألة الآن مطروحة أمام رئيس الجمعية العامة ، ولا تبرر أن تطرح للمناقشة العلاقة بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا ، فهذه المناقشة سوف يتناولها مجلس الامن في الايام القادمة .

وبالتالي ، فان وفدي يطلب من السيد الرئيس أن يرد على هذا السؤال بأسرع مايمكن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد طلب مني اليوم ، وللمرة الاولى بأن أشارك هنا في التفسير الذي أعطيه للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، وذلك برفض أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا . وبهذا الصدد يتعين علي القول بأنه أثناء الجلسة ٢٢٤٨ التي عقدت يوم ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ فان الجمعية العامة قد اتخذت قرارين أثناء هذا الاجتماع . أولا ، لقد وافقت على تقرير لجنة التحقق من أوراق التفويض الذي كان يرفض قبول وثائق تفويض وفد جنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وثانيا : فان الجمعية العامة قد أقرت القرار رقم (3707XXIX)وهو القرار الذى طلبت فيه الجمعية العامة من مجلس الامن بأن يدرس العلاقات بين منظمة الامم المتحدة وجنوب افريقيا وذلك نظرا للانتهاك المستمر من قبل جنوب افريقيا لمبادىء الميثاق وللاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وفى رسالة بتاريخ ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ والموزعة فى الوثيقة (A/9847) فان رئيس مجلس الامن يخبر الجمعية العامة بأن مجلس الامن لم يكن قادرا على أن يتخذ قرارا حول هذا الموضوع ، وانه لا يزال معروضا عليه .

ان عدم وجود أى قرار من قبل مجلس الامن لا يؤثر بأى صورة على رفض الجمعية العامة لوثائق اعتماد وتفويض ممثلى جنوب افريقيا . فمنذ الدورة الخامسة والعشرين كانت الجمعية العامة ترفض باستمرار وفى كل سنة وثائق تفويض هذا الوفد . وكانت تقوم بهذا الاجراء حتى العام الماضى بالموافقة على تعديل لتقرير لجنة التحقق من وثائق التفويض . وفى عام ١٩٧٠ فان السيد هامبرو الذى كان يرأس الجمعية فى ذلك العام ، قد أعلن عقب الموافقة على التعديل الذى يرفض تفويض وفد جنوب افريقيا مايلى :

" . . ان التعديل وفقا لما تمت صياغته الان" واكرر ، وفقا لما تمت صياغته الآن . . . . . ، لا يبدو لى أنه يعني أن وفد جنوب افريقيا يطرد من مقعده أو أنه لا يمكنه أن يستمر فى البقاء فى مقعده هنا " .

ومن الواضح اذن أن رأى السيد هامبرو وهو حجة قانونية أشيد بها ، كان يرتكز أساسا على الكلمات الاصلية الواردة فى القرار الذى أقرته الجمعية العامة فى شكل تعديل . وان هذا الرأى لم يعن بأن التعديل لو كان قد صيغ فى أى شكل آخر لترتبت عليه عواقب مختلفة بالنسبة للموقف القانونى على الوضع القانونى لوفد جنوب افريقيا وذلك داخل هذه الجمعية العامة .

وان الموضوع يستحق اذن بالدراسة خاصة وان المادة ٢٩ من النظام الداخلى تنص على أن :

" أى ممثل يعترض على قبوله أى من أعضاء الامم المتحدة يمكنه أن يحتل المقعد مؤقتا متمتعا بنفس حقوق الممثلين الآخرين وذلك حتى يمكن للجنة التحقق من وثائق التفويض أن تقدم تقريرها وحتى يمكن للجمعية العامة أن تصدر رأيها بهذا الشأن ".

Digitized by UNOG Library

وان النص قد لا يشير بوضوح كاف الى ما يجب أن يتحقق بعد أن تصدر الجمعية العامة رأيها تأييدا للاعتراض على قبول أي ممثل أو أي وفد . والواقع انه من سنة لأخرى فان الجمعية العامة قد أعلنت دائما بأغلبية متزايدة أنها ترفض الاعتراف بأوراق تفويض وفد جنوب افريقيا ، وفي خلال هذه الدورة ، فان لجنة التحقق من وثائق التفويض هي التي أقدمت بنفسها على مبادرة رفض هذه الوثائق . ولم يكن من الضروري اذن في هذه المرة، بالنسبة للجمعية العامة ، أن توافق على أي تعديل في هذا الشأن للتقرير الذي رفعته اليها لجنة التحقق من وثائق التفويض .

Digitized by UNOG Library

والا فانها تكون خيانة للارادة التي تم التعبير عنها بوضوح مرارا داخل الجمعية العامة ، لو فهمنا ذلك كمجرد اسلوب اجرائي للتعبير عن رفضها لسياسة التمييز العنصري . وبناء على ثبـــات الجمعية العامة واستمرارها في رفض اوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا ، فيمكن شرعيا أن نستنتج من ذلك ان الجمعية العامة سوف ترفض كذلك أوراق تفويض أي وفد آخر يتم تفويضه من قبل حكومـــة جمهورية جنوب افريقيا . ومعنى ذلك في الواقع ، وبعبارة صريحة أن الجمعية العامة ترفـــض أن تسمح بمشاركة وفد جنوب افريقيا في أعمالها .

وبوصفي رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، فان هذا هو تفسيري للقـــرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، بغض النظر عن الوضع القانوني لجمهورية جنوب افريقيا ، بوصفها عضوا في منظمة الامم المتحدة ، وهذه المسألة كما نعرف تتطلب توصية من مجلس الامن . وان تفسيري يستند فقط على موقف وفد جنوب افريقيا في الاطار الضيق للنظام الداخلي للجمعية العامة . وهذا هو اعتقادي شخصيا .

السيد سكالي (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، ان وفدي يأسف أنه ليس هناك من بديل الا أن نعترض على قراركم واننا لم نتخذ هذا القرار ببساطـــة ولكننا اتخذناه بشأن الاهمية القصوى للموضوع ، وهو حق الدولة العضو الذي يكفله لها ميثـــاق الامم المتحدة . ان هناك تعارضا واضحا بين ماقطعتم به من حكم ، والقرار الصادر عن الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والعشرين بتاريخ ١١ تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

كذلك هناك تعارض بين ماقطعتموه من حكم والاسلوب الذي اتخذته الجمعية العامة في دوراتها منذ اربع سنوات وحتى الان ، في دورتها الخامسة والعشرين وفي دورتها السادسة والعشرين ، والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين . وفي الدورة الخاصة السادسة التي عقدت في ربيع هـــذا العام . وفضلا عن ذلك ، كما نعرف جميعا فانه أثناء الدورة الحالية التاسعة والعشرين ، فـــان جنوب افريقيا قد سمح لها بالتصويت دون أي اعتراض بعد قرار الجمعية العامة بشأن أوراق اعتمادها

ان الرأي القانوني الذي أعطي في الدورة الخامسة والعشرين ، ينال ساري المفعول حـــتى اليوم ، في نظرنا . انه يؤكد انه في مقتضى القانون لا يمكن للجمعية العامة أن تسحب من عضـــو حقه في العضوية . وأن الجمعية العامة لها الحق في أن تتصرف في أي أمر بشأن نواحي الاجراءات،

Digitized by UNOG Library

ولكنها لا يمكن للجمعية العامة أن تتجاهل الاحكام الواضحة للميثاق بهذا الاسلوب . اننا نرى أنه انتهاك للنظام الداخلي وللمواد ٥ و ٦ للميثاق ، ان تحاول أن تحرم دولة عضو في الامم المتحدة من حقها في الاشتراك في الجمعية العامة من خلال هذا العمل ، الذي لم يسبق له مثيل . ان المادة الخامسة من الميثاق تضع القواعد التي يمكن من خلالها وقف عضوية دولة . والمادة (٦) تحدد بالتوضيح الاسلوب الذي يجوز فيه طرد عضو من المنظمة الدولية . ان سلطة الجمعية العامة لا تخوّل لها حرمان عضو من حقوق وامتيازات العضوية الا في اطار ماورد في المواد ٥ و ٦ و ١٩ من الميثاق وهذه الظروف والملابسات لا تنطبق — في رأينا على الحالات التي نحن بصددها .

في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة ، نرى ان المجلس القانوني للامم المتحدة يقضي بأنّ المادة الخامسة من الميثاق تضع المتطلبات التالية لوقف أي دولة من حقوق العضوية :

"أ — اتخاذ عمل وقائي ، أو عمل اجباري ، من جانب مجلس الامن ضد الدولة المعنية ،

ب — ان مجلس الامن ينبغي أن يوصي الجمعية العامة بأن الدولة العضو المعنية ينبغي أن توقف من ممارسة حقوقها وامتيازاتها المتعلقة بالعضوية ،

ج — ان الجمعية العامة ينبغي أن تعطي استجابة لهذه التوصية بأغلبية ثلثي الاعضاء وفقا للمادة (١٨) الفقرة (٢) من الميثاق ، والتي تقول "ان حرمان ، دولة عضو ، من حقوقها وامتيازاتها أمر هام" .

ان هذا أمر واضح ، فان طرد دولة من حضور الجمعية العامة ، ومن حقوق الدولة العضو ، والقيام بمثل هذا الاجراء لا يتمشى مع المتطلبات التي ذكرناها من قبل ، وبالتالي فانها لا تتمشى مع احكام الميثاق ." (A/8160) صفحة ٣ .

اننا نرى أن شيئا لم يظهر في الجمعية العامة او في مجلس الامن يؤثر في جدوى وصحة هذا الحكم . وطالما أن مجلس الامن مازال يتناول مسألة جنوب افريقيا ، فهذا يدعونا ، أو انه من الجدير بنا ألا تقوم الجمعية العامة بحرمان جنوب افريقيا من العضوية . ان القرار الذي اتخذته لجنة فحص أوراق الاعتماد في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ بشأن أوراق اعتماد جنوب افريقيا ، له نفس مضمون ماخرجت به اللجنة من قرارات من قبل .

Digitized by UNOG Library

سيدى الرئيس ، ان تصرفكم ليتفق واطار تصرف الجمعية العامة فى مسألة التفويض ولكن سياسة حكومة ما ليست بالحجة المشروعة داخل هذا الاطار وهذه السياسات يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار فى أوقات اخرى وفى اطارات اخرى ولكن ليس هنا وفى الحالة قيد البحث ، لا يمكن أن يشك شخص فى السلامة الفنية لأوراق اعتماد جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا ليست الدولة الوحيدة التى لم تختر حكومتها بالانتخابات الحرة التى يسمح فيها لكل البالغين بالتصويت

اننا لانحاول أن نغير قواعد العضوية ، أو أن نحول هذه المنظمة الى منظمة حكومات مستنيرة . اننا نحاول أن نكون منظمة أو مؤسسة عالمية .

Digitized by UNOG Library

وهذه الحقائق ، واحترام الميثاق يجعل رؤساء دورات الجمعية العامة من قبل أن يعتبروا المسائل التي تمثل طرد أو وقف العضوية لا ترتبط بسياسة الفصل العنصري ولكن كل هؤلاء الرؤساء من قبل قالوا أن هذا ليس سببا كافيا لحرمان جنوب افريقيا من حقها الاساسي في العضوية للأمم المتحدة وحقها في أن تشغل مكانها في الجمعية العامة وأن تتحدث وأن تثير مسائل وأن تقدم الاقتراحات وأن تدلي بصوتها .

السيد الرئيس ، اننا نعتبر أن الحكم الذي اتخذتموه لم يأخذ في اعتباره هذا القانون في الميثاق وهو السابقة القانونية الموجودة والسوابق التي تنطبق على نفس الحالة . ونظرا لهذا وفي ظل أحكام المادة ٧١ فاننا لا نقبل رأيكم ونقول أن مقتضى المادة ٧١ أن نطلب طرح تحديا رأسا للتصويت وأرجو أن يكون التصويت مسجلا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هناك احتجاج معروض امام الجمعية العامة مقدم من السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية حول التفسير الذي قدمه الرئيس وقد اعتمد على المادة ٧١ وسأبدأ في تلاوة هذه المادة وتنص على مايلي :-

" خلال مناقشة أي موضوع يمكن لأي مندوب أن يثير نقطة نظام ، ويجب على الرئيس أن يتخذ قرارا بشأن هذه النقطة طبقا لقواعد الاجراءات ، وللمندوب أن يستأنف حكم الرئيس. ويجب أن يتم التصويت فورا على هذا الاستئناف وان لم تلغه غالبية الاصوات فان القرار الذي يتخذه الرئيس يتم الابقاء عليه وأن أي عضو يتقدم بنقطة نظام ليس له أن يتحدث في لب المسألة المثاره " .

أعطى الكلمة للسيد ممثل السنغال بناء على نقطة نظام .

السيد فول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس لقد قلتم انكم تشيرون لبعض العبارات التي قالها السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية . ان السيد ممثل الولايات المتحدة قد وجد أن الموضوع الذي يشغلنا الآن يدخل في اطار المسائل الهامة التي وردت في المادة الثامنة عشر من ميثاق الامم المتحدة واننا نتشكك في هذا التفسير ونعترض عليه ونعتبر أن الامر لا يتعلق هنا بموضوع تنطبق عليه المادة الثامنة عشر وأن غالبية الثلثين لا يمكن أن نطالب بها في هذه الحالة للتصويت على تفسير الرئيس لهذا الموضوع .

واننى أرى أن السيد ممثل الولايات المتحدة يعترض برأسه . وان كان تفسيري خاطئا فأرجوه أن يعذرني واننى أسحب كلمتي لهذا .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعتقد أنه يمكننى أن أوضح المناقشة بالقول بأن السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية قد طلب تطبيق المادة الواحدة والسبعين من النظام الداخلى فقط .

ولمزيد من التوضيح فسوف يتعين علينا أن نستخلص أغلبية بسيطة تؤيد أو تعارض الاعتراض الذى أثاره السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية. وأن الجمعية العامة عليها أن تصدر رأيا لصالح أو ضد الاعتراض الذى أثاره السيد ممثل الولايات المتحدة الامريكية . واننى أتمشى مع ذلك والمادة الواحدة والسبعين من النظام الداخلى .

السيدة بروكس راندولف (ليبيريا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، حتى لا يكون هناك أى لبس أود أن أطلب منكم أن تطرحوا على الحاضرين أن كل من يتفق مع الرئيس فى حكمه ينبغى أن يدلل بالتصويت على ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطى الان الكلمة للسيد ممثل تونس بناء على نقطة نظام .

السيد دريس (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس . ان السيد الموقر ممثل ليبريا تقدم باقتراح واننى أود أن أؤيد هذا الاقتراح . أى أن يتم التصويت على الرأى الذى أصدره الرئيس واننى أريد بهذا أن أتفادى التصويت السلبى لصديقى ممثل الولايات المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطى الآن الكلمة للسيد ممثل تنزانيا .

السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة) : سيدى الرئيس ، مثل ماقال زملائى من ليبريا وتونس فاننا نود أن نعفى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من مسألة التصويت وبالتالى فاننا نطلب أن يكون هناك تصويت بالنداء بالاسم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الحقيقة أن المادة الواحدة والسبعين من النظام الداخلى لا تفتقر الى الوضوح . وعلى الجمعية العامة أن تؤكد أى طعن يتقدم به أى ممثل أو أن ترفض هذا الطعن . وفى الحالة الاولى فان القرار الذى يتخذه الرئيس يتم الغاؤه أما فى الحالة الثانية يتم الابقاء على قرار الرئيس . ومع هذا فان هناك ثلاثة وفود قد تحدثت وذلك لتفسير تطبيق المادة الواحدة والسبعين من النظام الداخلى فى اتجاه أكثر مجاملة وأكثر ودية تجاه الوفد الذى أعرب عن الاحتجاج .

Digitized by UNOG Library

حل أفهم من ذلك أن الجمعية العامة ليس لديها أى اعتراض بأن تعلن عن رأيها حول القرار الذى اتخذه الرئيس بأن تؤيد القرار أو أن ترفض هذا القرار. لم يوجد أى اعتراض فان الاقتراح الذى تقدمت به ليبريا وأيدته كل من تونس وتنزانيا سيتم الابقاء عليه . اذن من المطلوب اجراء تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سأطرح هذه القاعدة للتصويت .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . أثيوبيا . الأرجنتين . الأردن . أفغانستان . ألبانيا . الامارات العربية المتحدة . أندونيسيا . أوغندا . بربادوس . باكستان . بنما . البحرين . بلغاريا . بنغلاديش . بوتان . بوتسوانا . بورما . بوروندي . بولندا . بيرو . تايلاند . ترينيداد وتوباغو . تشاد . تشيكوسلوفاكيا . توغو . تونس . جامايكا . الجزائر . جمهورية أفريقيا الوسطى . جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . جمهورية تنزانيا المتحدة . جمهورية خمير . الجمهورية الديمقراطية الالمانية . الجمهورية العربية الليبية . جمهورية الكاميرون المتحدة . داهومي . رواندا . رومانيا . زائير . زامبيا . ساحل العاج . سري لانكا . سنغافورة . السنغال . سوازيلند . السودان . سوريا . سيراليون . الصومال . الصين . العراق . عمان . غابون . غامبيا . غانا . غرينادا . غيانا . غينيا . غينيا الاستوائية . غينيا ـ بيساو . فلبين . فولتا العليا . قبرص . قطر . كوبا . الكونغو . الكويت . كينيا . لاوس . لبنان . ليبيريا . مالطة . مالي . ماليزيا . مدغشقر . مصر . المغرب . منغوليا . موريتانيا . موريشيوس . نيبال . النيجر . نيجيريا . هايتي . الهند . هنغاريا . اليمن . اليمن الديمقراطية . يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا . اسرائيل . المانيا الاتحادية . ايرلندا . ايسلندا . ايطاليا . بلجيكا . الدانمرك . السلفادور . السويد . فرنسا . فنلندا . كندا . لوكسمبرغ . المملكة المتحدة . النرويج . النمسا . نيكاراغوا . نيوزيلندا . هولندا . الولايات المتحدة الامريكية .

Digitized by UNOG Library

الممتنعون عن التصويت : أسبانيا . الاكوادور . ايران . باراغواى . البرازيل . البرتغال . بوليفيا . تركيا . الجمهورية الدومينيكية . الشيلى . غواتيمالا . فنزويلا . فيجى . كولومبيا . ليسوتو . ملاوى . المكسيك . اليابان . اليونان .

أقرت الجمعية العامة مقترح الرئيس بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ٢٢ صوتا وامتناع ١٩ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وهناك عدد من الوفود قد طلبوا أن يتحدثوا الآن لتفسير التصويت .

السيد كارهلو (فنلندا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، كتفسير لتصويت وفد فنلندا أود أن أوضح أن طرد وفد جنوب أفريقيا من الجمعية العامة بهذا الاسلوب لا يعتبر من وجهة نظرنا متمشيا مع أحكام ميثاق الامم المتحدة ، وهذا الرأى لا يؤثر بأى طريقة من الطرق على موقفنا المعروف بشأن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب أفريقيا والتى رفضناها بقوة ونواصل رفضها .

السيد غرينجود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الفرنسى يتحدث مرة أخرى فى هذه المناقشة وذلك لتفسير التصويت الذى أدلى به وفى هذه المرة بوصفه متحدثا باسم الدول التسع التى تكون المجموعة الاوروبية . فيجب أن نلاحظ أن المناقشة التى بدأت حول الحقوق والامتيازات لوفد جنوب أفريقيا انما تعود بنا الى عدة أسابيع مضت وللتصويت الذى تم هنا فى نفس القاعة حول تقرير لجنة وثائق التفويض . وان الجمعية العامة سوف تتذكر بأن الدول التسع من المجموعة الاوروبية لم يمكنها أن توافق على نتائج هذا التقرير الذى رفض أوراق تفويض وفد جنوب أفريقيا وأنها قد شرحت أسباب موقفها هذا . وهذه الاسباب نفسها هى التى تجبرنا اليوم على أن نتخلى عن التضامن مع القرار الذى أتخذ الآن . ونظرا لأن الظروف التى انبثق عنها القرار تدعونى الى الالتزام بالدقة فسوف أذكر بأن الجمعية العامة طالما تمسكت ببعض الاحكام الخاصة بسير أعمالها فاننا لم نلغ المادة رقم ٢٧ من نظامنا الداخلى وهى المادة التى كانت طوال سنوات عديدة محلا لتعليقات قانونية نعرفها جميعا .

Digitized by UNOG Library

ان الرئيس هامبرو ، ثم بعده الرئيس مالك وتكرارا مرتين في العام الماضي السيد الرئيس بينيتس ، قد ارتكزوا على الرأي الاستشاري القانوني الذي صدر يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٠. ان هذا الرأي واضح جدا فهو يؤكد في الفقرة السادسة مايلي :

" ان كانت الجمعية العامة في حالات أخرى تختلف عن الحالات التي تدعي فيها بعض الافراد أن تمثل دولة ، كانت الجمعية ترفض أوراق اعتماد ، تنطبق عليها الشروط الواردة في المادة السابعة والعشرين لاستبعاد أحد الاعضاء من الاشتراك في الاجتماعات فان ذلك سوف يسفر عن تعليق عضوية الدولة بطريقة لم ترد في الميثاق وفي ممارسة الحقوق والامتيازات المرتبطة بوصف هذه الدولة دولة عضو ".

انني لا أعتقد أن الرأي القانوني الذي اعتبره عديد من رؤساء الجمعية يمكن أن يطبق اليوم حيث أن أحكام نظامنا الداخلي الخاصة بتفويض الوفود لم تتغير اطلاقا . وان التحقق من وثائق التفويض لا يزال خاضعا لمقاييس رسمية ، لا يمكن أن يصدر ضده أي حكم سياسي مهما كان حكما مشروعا .

ان الدول التسع في المجموعة الاوروبية لا تريد أن تكرر قولها ولكنها لن تقل من القول وتؤكد موقفها من القانون والاجراءات في أعمالنا بما لا يرتبط بالمشاعر التي تربطها فيما يتعلق بسياسات الفصل العنصري والى أوجه الاساءة الاخرى التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا في ناميبيا وفي روديسيا . وان أوروبا انما هي أرض ديمقراطية وأرض حرية ومساواة قديمة بقدر كاف لأن تجد في نفسها كافة الاسباب التي تدعوها لان تدين بلا تحفظ نظام الحكم القانوني والممارسة التي لا تزال قائمة في جنوب أفريقيا .

Digitized by UNOG Library

واننا مهتمون جدا للخلاف الخطير القائم بين منظمتنا وحكومة لا تهتم كثيرا بأحداث يمثل المجتمع الدولي العليا ، ومع هذا فاننا ندرك أن المشكلة التي نناقشها هنا انما هي مشكلة تتعلق فقط بأوراق تفويض وفد . فان الدول التسع تريد أن تؤكد مع ذلك مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له الامم المتحدة اذا ما كفلت - ولو بطريقة استثنائية - عن احترام قواعدها وقراراتها السابقة .

وكما سبق أن قلت منذ لحظة، فاننا ايضا نؤمن بميثاق الامم المتحدة ، واننا في العام الماضي قد استمعنا الى أحد المندوبين وهو من أقدم وأبقى أعضاء هذه الجمعية، وقد أعلن عندما كان يقوم هنا برئاسة الدورة ، أنه لا يمكنه أن يضحي أبدا بمبدأ له طابع قانوني وذلك لأسباب السهولة السياسية . وان هذا الخط السياسي يجب أن يظل قائما ، ذلك أنه هو الذي قادني عندما قلت - باسم دول المجموعة الاوروبية يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي - أن أية منظمة لا تحترم القانون الذي وضعته بنفسها انما تصبح بنفس الوقت منظمة ضعيفة يمكن اصابتها، وأن أعضاءها قد يصبحون في يوم ضحية لهذا الضعف .

هذه هي الأسباب التي دفعت وفود الدول التسع من المجموعة الاوروبية ، وهي تحترم في نفس الوقت الاسباب التي استوحى منها تصويت الجمعية العامة بما يؤكد تفسيرنا لمشاعر الغالبية . اننا لا يمكننا أن نضم صوتنا لهذه الغالبية ، بل اننا نعتبر بالفعل ان هذا التصويت الذي يتخطى مجرد الادانة السياسية لحكومة جنوب افريقيا ، قد يؤدي الى عواقب قانونية في تطبيق القواعد التي تنظم نشاط الجمعية العامة والتي تحمينا جميعا بنفس القدر .

السيد اليوت (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان ميثاق الامم المتحدة - وهو يعتبر دستور منظمتنا - يوضح توزيع السلطات بين مختلف منظمات الامم المتحدة ، وهناك مسائل معينة - بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين وعضوية المنظمة - تدخل في اختصاص مجلس الامن ، والمادة السادسة من الميثاق تقضي بأن طرد أية دولة من الدول الاعضاء لا يمكن الا أن يتم من خلال توصية من مجلس الامن للجمعية العامة . والمادة الخامسة ترى انه يمكن ان يوقف العضو عن ممارسة حقوق وامتيازات عضويته من جانب الجمعية العامة وبناء أيضا على توصية من مجلس الأمن . غير أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يتم الا بعد اتخاذ عمل وقائي أو عمل يحظر الدولة من جانب مجلس الامن ضد الدولة المعنية .

Digitized by UNOG Library

ان الحكم الذي قد أعطيتموه الآن ، وهو يوقف أحد الاعضاء من ممارسة حقوقه في العضوية ، ألا وهو حقه في الاشتراك في المناقشات والاشتراك في التصويت . ومثل هذا الاجراء لا يتمشى من وجهة نظرنا - مع اختصاصات الجمعية العامة ولا يتمشى مع احكام الميثاق .

ان حكومة كندا قد عارضت بقوة سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، اننا نعرف حقيقة أن التنديدات والنداءات المختلفة من جانب هذه المنظمة ، لم تأبه بها حكومة جنوب افريقيا ، وبالتالي فان حكومتي تقدر ماتشعر به بعض الدول الاعضاء بأن طرد حكومة جنوب افريقيا من هذه المنظمة قد يؤدي الى القضاء على سياسة الفصل العنصري هناك ، ولكننا قلنا من قبل أن استمرار كشف جنوب افريقيا أمام الرأي العام العالمي في هذه الساحة يمثل أملا كبيرا في تحسين سياسات حكومة جنوب افريقيا وهذا أفضل من عملية عزل حكومة جنوب افريقيا عن المجتمع الدولي .

ومن المهم لنا اليوم ان نشير الى ان الميثاق يميز بصورة واضحة المسائل التي تحدد فيها الجمعية العامة ، والمسائل التي يحدد فيها مجلس الامن ويفصل فيها . ولهذا السبب فان مجلس الامن - في الوقت الحالي - مازال يبحث مسألة العلاقة بين جنوب افريقيا والامم المتحدة . وأحد أساليب العمل قد تم دراسته من جانب مجلس الامن ، ووسائل العمل الاخرى مازال يجري بحثها من جانب مجلس الامن .

ان الحكم الذي قامتموه الآن لا يتمشى - من وجهة نظرنا - مع أحكام الميثاق ، وبالتالي فليس أمامنا من بديل الا أن نؤيد الطعن في حكمكم في هذا الشأن .

البارون فون فشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : ان سفير فرنسا قد عرض من قبل موقف أعضاء المجموعة الاوروبية ، وذلك يسمح لي بألا أدلي الا بكلمات قليلة باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية .

فهل هناك ضرورة مرة أخرى أن نكرر التعبير عن الموقف الذي اتخذته حكومتي بشأن سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا تجاه روديسيا ووجودها غير المشروع في ناميبيا . ان وفد بلادي يعتبر أن الموضوع الذي كان يجب أن نبت فيه الآن لم يكن ينطوي على أي اختيار ولم يكن الأمر أن نصوت ضد أو لصالح السياسة التي تنتهجها جنوب افريقيا . فلم يكن هناك مجرد موضوع يتعلق بالنظام الداخلي بينما هو مشكلة قانونية ذات أهمية قصوى . أي دولة لا يمكن أن تعلق حقوق وامتيازات أي عضو ، وهي الحقوق والامتيازات المرتبطة بوصفه عضوا ، باجراءات تختلف عما ورد في المادتين الخامسة والسادسة من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

ان هذا السؤال وهو سؤال قانوني بحت ، كان يجب أن يجد اجابة سلبية وفقا لما يرد في القانون الوارد يوم ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ للمستشار القانوني للامم المتحدة في الوثيقة (A/C.6/L.850) القائل بأن طرد أو منع أية دولة عضو من ممارسة حقها في حضور اجتماعات الجمعية العامة بعد رفض أوراق تفويضها انما يعني أن تعلق حقوقه وامتيازاته بطريقة لم ترد في الميثاق واننا نعتبر أن أوراق تفويض جنوب افريقيا تتفق تماما والمادة ٢٧ من النظام الداخلي وبالتالي فلم يكن هناك أي دافع قانوني يسمح لنا بأن نطرد ونستبعد جنوب افريقيا من الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

(البارون فون فشمار،
جمهورية المانيا الاتحادية)

وقد اشرنا الى أن هذا الاجراء له مايبرره لأنه مؤقت ومحدود النطاق . وقد تمت الاشارة الى أن قبول أية دولة عضو في الجمعية العامة يختلف تماما عن وقف نشاطها .

وان وفد بلادي يعتبر ، مع هذا ، ان هذه الاعتبارات جميعا تنطبق أيضا حتى وان كان مرد جنوب افريقيا محدودا . ونظرا لتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الامن وفقا للميثاق ، فهناك استحالة بالنسبة للجمعية العامة أن تتخذ قرارا يعتبر تطبيقيا — وفقا لميثاق الامم المتحدة — يطالب توصية سبقت من مجلس الأمن .

وان وفد بلادي يفهم تماما مشاعر خيبة الامل التي اصابت الدول الافريقية وذلك نظرا لاستمرار حكومة جنوب افريقيا في ممارسة سياسة الفصل العنصري وهي سياسة بالية . ومع ذلك ، فان هذه مشاعر لايجب أن تدعونا الى أن نتجاهل الالتزامات الاجبارية الواردة في الميثاق وفي النظام الداخلي التي حددناها بأنفسنا .

وان وفد بلادي يأسف اذن على القرار الذي أتخذ الآن . والذي يمكن أن يسفر عن عواقب لايمكن أن نتنبأ بها اطلاقا .

واذا كنا نود الاحتفاظ بالسيادة المعنوية للمنظمة ، فيجب قبل كل شيء أن نحترم القواعد التي تقوم عليها المنظمة . ولم يبق أمامنا الا أن نشعر بأمل بأن هذه السابقة الخطيرة ستظل فريدة من نوعها ، وأنه يمكن لمنظمتنا أن تعود لاحترامها الجاد لقواعدها .

السير لورانس مانينتاير (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ، أود ألا أترك أي شك بشأن الاسباب التي دفعت وفدي الى التصويت ، بعميق الاسف ضد الحكم الذي اتخذتموه بشأن أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا .

ان موقف حكومة استراليا ازاء سياسات الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، وتحدي جنوب افريقيا لمطالب الامم المتحدة المتكررة فيما يتعلق بناميبيا وروديسيا ، أمر معروف للجميع . ان حكومة بلادي قد نددت تنديدا كاملا بهذه السياسات وقد اظهر ذلك واضحا في كلمات أعضاء الحكومات الاسترالية المتعاقبة في مناسبات عدة ولعدة سنوات مضت . ومؤخرا قام وفدي في مجلس الامن في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، بالتصويت في صالح القرار الذي يطالب بارد جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

وفي نفس الوقت ، أشرت الى أن وفدي صوت ضد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ أيلول / سبتمبر الماضي ، والذي وافق على توصيات لجنة فحص أوراق الاعتماد بأن أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا مرفوضة وغير مقبولة . لقد صوت وفدي كما حدث حينئذ لان حكومة استراليا تتخذ موقفا على مر السنوات يتمثل في أن وظيفة لجنة فحص اوراق الاعتماد تنحصر في التحقق من أصلية وصحة أوراق الاعتماد وان هذه الصلاحية لاتمتد الى حق حكومة ما في اصدار أوراق اعتماد لوفد معين .

وباختصار ، فاننا على استعداد لأن نقبل أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا طالما أن جنوب افريقيا تظل عضوا قانونا في الامم المتحدة . ان ميثاق الامم المتحدة يعطي لنا بدائل لطرق أخرى لاتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا ، ومن مصلحة الأمم المتحدة بالقطع ، ومن مصلحتنا جميعا ، أن نحترم وأن نلتزم التزاما صارما بأحكام الميثاق .

وبالتالي على أساس دستوري وقانوني ، وبدون أدنى نية من جانبنا للتعدي والتستر على سياسات حكومة جنوب افريقيا ، فان حكومتي قد أدلت بصوتها بالأسلوب التي أدلت به في الجمعية العامة .

السيد تيمبليتون (نيوزيلندا) (اللغة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ، ان وفدي صوّت ضد الحكم الذي أصدرتموه باحجام شديد . لقد قلت ان وفدي وافق على قرار الجمعية العامة الذي طلب الى مجلس الأمن اعادة النظر في العلاقات بين منظمة الامم المتحدة وجنوب افريقيا في ضوء انتهاكها المتكرر لاحكام الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان وفد نيوزيلندا يشارك بالتأكيد الشعور بالاحباط من جانب الدول الافريقية تجاه سلوك جنوب افريقيا وعدم وجود أي دلالة ايجابية أو توصيات ايجابية في تقرير مجلس الامن . غير أن وفدي ، بينما يتفهم مشاعر أولئك الوفود التي طلبت اليكم أن تصدر حكما بعدم اشتراك وفد جنوب افريقيا في هذه الدورة من الجمعية العامة ، فاننا نعتقد أن القرار بوقف جنوب افريقيا من التمتع بحق من حقوقها الثابتة مرتبط بعضويتها في المنظمة أمر غير دستوري .

اننا نحتكم في ذلك الى الاحكام التي قطعها العديد من رؤساء الدورات السابقة .

Digitized by UNOG Library

غير أن نيزيلندا ترى ان المناقشة في مجلس الامن وتصويت ١٠ أعضاء مؤيدين لطرد جنوب افريقيا سيكون انذارا كافيا لجنوب افريقيا بأن الوقت يمر بسرعة . ومن ثم فانه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تعتمد على تصويت مجلس الامن هذا العام وتعتمد عليه مستقبلا .

ان نيوزيلندا ، كانت تتعاطف في الماضي مع الرأي القائل بأن الضغط من خلال الأمم المتحدة يمكن أن يفيد في تحويل جنوب افريقيا عن سياستها وذلك بصورة أكبر مما قد يؤدي اليه الضغط خارج نطاق الامم المتحدة . ولا ينبغي على حكومة جنوب افريقيا أن تعتقد أننا سوف نلتزم ونؤمن بهذا الرأي أكثر من ذلك ، في حالة استمرار جنوب افريقيا في سياستها العنصرية . ان ممثل جنوب افريقيا في مجلس الامن أعطانا وعودا بأن هناك تغيرات ولكننا نود أن نرى تلك الوعود قد ترجمت الى أعمال ملموسة .

السيد أبادجيان (نيبال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي قام بتأييد قرار لجنة فحص أوراق الاعتماد برفض أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة. وقد أيدنا الحكم الذي أصدره السيد رئيس الجمعية العامة على أساس أن هذا الحكم يمنع جنوب افريقيا من الاشتراك في مداولات الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين .

ويود وفدي أن يسجل أن الحكم الذي قدمه السيد الرئيس لا يجب أن يعتبر أو يرتبط بمسألة وقف جنوب افريقيا أو طردها من الأمم المتحدة ، فهناك أحكام واضحة بشأن هذه المسألة في الميثاق ، ولا ينبغي أن نخلط بين المسألتين .

Digitized by UNOG Library

السيد مونتينجرو ميدرانو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، ان وفد نيكاراغوا يندد ويستهجن حقيقة أنه اعترض على الحكم الذي قاطعتموه والذي صوتت عليه الجمعية العامة . لقد قمنا بذلك لأننا نرى أن القرار يقيم سابقة خطيرة لوجود المنظمة لاننا نرى أنها تنتهك أحكام ميثاق الامم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة . اننا مازلنا نعتقد أن الجمعية العامة ليست من سلطتها أن تتخذ قرارات من هذا النوع . وأن الاسلوب الذي أتبع كان أسلوبا خاطئا وبالتالي فاننا نقول بأن لجنة فحص أوراق الاعتماد ليست لها أية صلاحية أيضا في أن ترفض أوراق اعتماد ممثل احدى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة حيث أن هذا يتدخل فيه مسألة سيادة الدولة وهذا مالا يمكن أن تتدخل فيه لجنة فحص أوراق الاعتماد .

ورغم ذلك فان وفد نيكاراغوا قد نديد باستمرار بالسياسات العنصرية وسياسات الفصل والتمييز العنصريين اللتين تنتهجهما جنوب أفريقيا ، كما أننا صوتنا مؤيدين لكافة القرارات التي تندد بجنوب افريقيا وهي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة من قبل .

السيد فولت (النمسا) : ان التصويت الذي أدلى به وفدي الآن يستند الى اعتبارات قانونية فقط ففي ضوء الاحكام الواضحة للميثاق فيما يتعلق بوقف دولة ما عن ممارسة حقوقها وامتيازاتها في العضوية . فان صوتنا لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يؤثر في موقف حكومتي تجاه سياسة الفصل العنصري . ان وفدي قد حدد موقفه مرارا وتكرارا وبوضوح وهو يتمثل في الرفض الكامل لسياسة الفصل العنصري التي تعتبر انتهاكا صارخا للميثاق والمبادئ الرئيسية للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي الوقت ذاته ، فان وفدي يود أن يعرب عن أمله في أن التصويت الذي تم اليوم سوف يفسر من جانب حكومة جنوب افريقيا على انه تعبير واضح عن قلق المجتمع الدولي ، وانذار ودلالة موجهة الى نظام بريتوريا بأن سياستها العنصرية ليس لها أي مستقبل في عالم اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥

Digitized by UNOG Library